

العنوان:	دراسة مقارنة لاندماج البنوك التجارية المصرية للتأهيل لمقررات لجنة بازل
المصدر:	المجلة المصرية للدراسات التجارية
الناشر:	جامعة المنصورة - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	محمد، نظير رياض
المجلد/العدد:	مج 28, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2004
الصفحات:	331 - 389
رقم MD:	60195
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأسواق المالية ، البنوك التجارية ، دمج البنوك ، مصر ، التدفقات النقدية ، السياسة النقدية ، الاستثمار ، الخاطر المالية ، خفض التكاليف، النظم المحاسبية ، الشراء ، المراكز المالية ، محاسبة التكاليف ، الديون ، المعايير المحاسبية ، الإعفاءات الضريبية ، لجنة بازل ، رأس المال ، خدمات البنوك
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/60195

دراسة مقارنة لاندماج البنوك التجارية المصرية

للتأهيل لمقررات لجنة بازل

د/ نظير رياض محمد

المبحث الأول

الخلفية النظرية

(٢) تحقيق مزايا مالية Financing

Advantages

يترتب على الاندماج تعظيم فعالية الأسواق المالية بسبب كبر الكيانات التي تتداول أوقافها في هذا السوق ، الأمر الذي يزيد من قدرة الشركة الجديدة بعد الاندماج في الحصول على احتياجاتها التمويلية بتكلفة أقل ، بالإضافة إلى تعزيز قدراتها على سداد التزاماتها تجاه الدائنين .

(٣) تعزيز فرص النمو Enhanced

Growth Opportunities

قد يكون الدافع الأساسي من وراء الاندماج هو الرغبة في تحقيق معدلات نمو أعلى منه في ظل عدم الاندماج . ومن ثم فإن الاندماج قد يكون من أسرع الوسائل في زيادة الإنتاج من خلال فتح فروع جديدة للشركة .

(٤) الرغبة في التنويع Diversification

تستهدف بعض الشركات من وراء الاندماج التنويع في الأنشطة والعمليات التي تمارسها بهدف التغلب على مخاطر التقلبات الموسمية أو الدورات الاقتصادية التي تصاحب الاعتماد على نشاط واحد. هذا بالإضافة إلى رغبة الشركات في خلق فرص استثمارية جديدة وخاصة في ظل انخفاض حجم المبيعات الحالية ، ومن ثم التقليل من حجم المخاطرة التي قد تتعرض لها.

يتناول الباحث من خلال هذا المبحث

أهم الجوانب المتعلقة بموضوع الاندماج والمرتبطة بقضية البحث وتتمثل في الآثار الإيجابية للاندماج ، الآثار السلبية للاندماج ، أنواع الاندماج ، تقييم عملية الاندماج .

أولاً : الآثار الإيجابية للاندماج :

يحقق الاندماج العديد من الأهداف في مختلف المجالات ويتوقف نجاح الاندماج على قدرته في تحقيق هذه الأهداف حيث يسري (Rao, 1999) أن الهدف الأساسي من وراء الاندماج هو تعظيم ثروة الملاك ولذلك يتم الحكم على الاندماج بأنه ذو جدوي من عنده في ضوء مدي تحقيقه لهذا الهدف من خلال حساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المترتبة على حدوث الاندماج . وفيما يلي أهم الآثار الإيجابية المترتبة على الاندماج من وجهة النظر الاقتصادية^(١):

(١) تحقيق مزايا تشغيلية Operating

Advantages

يترتب على حدوث الاندماج تحقيق مزايا اقتصادية التشغيل للحجم الكبير مثل تخفيض تكاليف الإنتاج والبيع مما يترتب عليه انخفاض نصيب الوحدة لو الخدمة المنتجة أو المباعية من التكاليف الثابتة .

(1) Rao, R., Fundamentals of Financial Management . Macmillan Publishing Company . 1998, p. 687-702 .

(٥) تحقيق مزايا ضريبية

Tax Advantages

يترتب على الاندماج تحقيق وفورات ضريبية للشركات للدمجة ، حيث تعفي بعض القوانين الشركات المندمجة من الضرائب في حال تحقيقها لخسائر ، إلا أن هذه الميزة قد تكون مشروطة أو مقيدة .

ويرى الباحث أن النظرة لأهداف الاندماج تختلف من كاتب لآخر ، لذلك يجب على المدير المالي أن يحلل بدقة النتائج المالية والضريبية المترتبة على الاندماج ، فيمكن النظر لأهداف الاندماج من خلال النتائج الإيجابية ذات الصبغة المالية فقد تناول (Ross 2002) (Moyer 1995) أهم هذه النتائج ومنها (١) :

- ١- زيادة معدلات العوائد المحققة ، بسبب :
 - أ- تحقيق مكاسب تسويقية أكبر منه في حالة عدم الاندماج .
 - ب- تعزيز القدرات التنافسية وتحقيق منافع استراتيجية .

ج- إمكانية التأثير في مجريات الأمور بالأسواق .

- ٢- خفض التكلفة ، وتحقيق ذلك من خلال :
 - أ- الاستفادة من وفورات الحجم الكبير .
 - ب- تحقيق العديد من الوفورات الناجمة عن التكامل الرأسي مثل تخفيض تكاليف التشغيل .
 - ج- الاستفادة المثل من الموارد المتاحة .
 - د- إمكانية التغلب على نواحي الضعف في الإدارة .

٣- تحقيق العديد من الوفورات الضريبية نتيجة :

- أ- خصم الأعباء الضريبية من تكاليف التشغيل .
- ب- إمكانية طرح الدين غير المستغل من الضرائب .
- ج- طرح الأرصدة الفائضة .

٤- خفض تكلفة رأس المال ، وذلك بسبب خفض تكاليف إصدار الأسهم نتيجة للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير .

(١) زاجع في ذلك :

- Ross, S., and others , Corporate Finance , Mc-Graw – Hill, New York , U.S.A. , 2002 , pp. 816 – 850 .
- Moyer, R. and Others, Contemporary Financial Management , 3 rd Ed., Library of Congress, U.S.A. , 1995 , pp. 730 – 740 .

ثانياً: الآثار السلبية للاندماج :

وفى نفس الاتجاه تضيف دراسة
(شلهي ٢٠٠١) أن للاندماج بعض الآثار
السلبية أهمها :

- ١- صعوبة التخلص من مشكلات التعثر
الموروثة .
 - ٢- ارتفاع معدلات الضرائب على الأرباح
الصافية .
 - ٣- احتكار العمل المصرفي لعدد محدود
من البنوك .
 - ٤- التخلص من شريحة كبيرة من
الكفاءات المصرفية .
 - ٥- صعوبة المزج بين الثقافات وأساليب
العمل .
 - ٦- التأثير السلبي على سلوكيات الإدارة .
- وقد أجريت دراسة على أكبر بنكين
الأول (Royal Bank of Canada) والثاني
(Bank of Montreal) وفى النهاية أصدر
وزير المالية الكندي قرار بعدم دمج البنكين
وذلك للأسباب التالية^(٣):

- عدم تركيز قوة الاقتصاد فى أيدي فئة
قليلة من البنوك .
- إن الاندماج سيؤدي إلى خفض حجم
المنافسة السائدة .
- يترتب على الاندماج تقليل مرونة
السياسات الحكومية فى مواجهة أى
مشكلات اقتصادية مفاجئة .

إن كانت غالبية الدراسات التى تمت فى
مجال الاندماج ركزت على الآثار الإيجابية ،
إلا أن بعض الدراسات (Tripe 1999)
(Rowley & Clifford 1999) .
تناولت الآثار السلبية للاندماج وتوصلت
إلى أن الواقع الفعلي قد يشير إلى بعض
الآثار السلبية للاندماج والتى تخالف الدراسات
الأولى وتختلف النظريات الموضوعية فى
هذا الصدد^(١) .

فقد توصلت دراسة الاندماج بين أكبر
أربعة بنوك أسترالية وأخري نيوزيلندية إلى
الأثر السلبي على التكلفة والعائد وحجم المنافسة
فى كلا الدولتين أو المجموعتين وأرجعت
الدراسة ذلك إلى تقليل نطاق الاختيار أمام
عملاء البنوك ومحاولة البنك الحصول على
عوائد مرتفعة على حساب العميل .

ويضيف (Vennet 2002) أنه فى
الأجل القصير يكون تأثير الاندماج على
التكلفة منخفضاً لضعف الكفاءة التشغيلية
للبنوك خلال هذه الفترة ، وذلك من خلال
دراسة الاندماجات التى تمت بين البنوك فى
دولة النرويج وسويسرا خلال الفترة
من ١٩٩٠ - ٢٠٠١^(٢) .

(1) Rowley , W. J. And Clifford , J.F. , Candian Banks: Why the Mega-Mergers were stopped?, Global Competition Review, March 1999, pp. 1 - 15.

(2) Vennet, R. V., Cross-Border Mergers in European Banking and Bank Efficiency, working paper No. 152, Faculteit Economie En Bedrijfs Kunde, 2002, PP. 1-49.

(3) Rowley , W. J. And Clifford , J.F. , Op. Cit ., pp. 1 - 15

يدخل المشتري في مفاوضات مع مجلس إدارة الشركة المستهدف شرائها بهدف تحديد تفاصيل عملية الشراء . ويترتب على هذه الطريقة العديد من المزايا من وجهة نظر المشتري . والثانية شراء أسهم الشركة Purchase the Stock ، وبمقتضى هذه الطريقة يحق لإحدى الشركات أن تشتري جميع أسهم الشركة المستهدفة والتي يرغب حملة الأسهم في بيعها ، ولكن يعاب على هذه الطريقة أن المشتري يتحمل أصول وخصوم الشركة المشتراة وهو ما يطلق عليه الاندماج .

• الاندماج من خلال السيطرة العدائية

Ahostile Takeover فى الطريقة الأولى نجد أن الاندماج يتم برضاء الشركة المشتراة دون إرغام أو عداء ، أما فى هذه الطريقة فقد يتم الاندماج بشكل فيه إلزام أو إجبار ، ويتم أيضاً من خلال طريقتين ، الأولى الشراء من خلال العطاءات **Tender Offer** فإذا لم يستجيب أعضاء مجلس إدارة الشركة المستهدف شرائها للسيطرة الاختيارية فقد يتم شراء أسهم هذه الشركة من خلال سوق المال الثانوية أو من خلال شراء الأسهم مباشرة من حاملها . ولكن هذا النوع من الاندماج غالباً ما يكون مكلفاً ، وذلك بسبب ارتفاع سعر السهم نظراً

ورغم هذه السلبيات إلا أن الباحث يرى أن المزايا التي تتحقق وتحققت وأثبتتها العديد من الدراسات تفوق بكثير تلك السلبيات ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن بعض هذه السلبيات بل وأكثرها يمكن علاجه أو التغلب عليه ، ولذلك يجب ألا تكون هذه السلبيات مبرراً أو دافعاً للإبتعاد عن الاندماج كخيار استراتيجي فى مرحلة تتسم بالعديد من التحديات وظهور التكتلات الكبيرة كسمة أساسية لهذا العصر سواء كانت فى مجال الأعمال أو المجال الاقتصادي أو حتى على المستوى السياسي الدولي .

ثالثاً : أنواع الاندماج :

يمكن تقسيم الاندماجات إلى العديد من الأنواع حسب الأساس المستخدم كالإرادة أو الاتجاه أو النشاط أو غير ذلك من الأسس ، فقد قسم (Rao 1999) الاندماج على أساس الاختيار والإجبار وأوضح أن لكلاهما طرق مختلفة لتحقيقه لا تصلح أحدهما للأخرى (١) .

• الاندماج من خلال السيطرة الاختيارية

Friendly Takeover وبمقتضى ذلك يتم الاستحواذ على الشركة بطريقتين الأولى شراء أصول الشركة المستهدفة Purchase of Assets ، وتعد هذه الطريقة من أيسر الطرق فى شراء شركة أخرى ، وبمقتضاها

(1) Rao, R.S., Op. Cit ., pp. 687-702 .

للشركات المتخصصة في توريد المواد الخام ويطلق عليه تكامل خلفى Up Stream أو شراء الشركات المتخصصة في توزيع منتجات الشركة ، ويطلق عليه التكامل الأمامي Down Stream . وقد شاع هذا النوع مؤخراً .

٣- **الاندماج غير المتجانس**
Conglomerate Merger هو الاندماج الذى يحدث بين شركتين أو أكثر لا تعمل فى نفس النشاط أو تربطها علاقة بيع أو شراء مثال ذلك قيام شركة Phillip Morris بشراء شركة أخرى تعمل فى مجال المنتجات الغذائية .

والاندماج قد يكون كلي أو جزئي حيث يعني الأول دخول شركة مع أخرى مكونين معاً كيان جديد يضم كلاً المنشأتين بكامل أصولهما وخصومهما ، فى حين ينصرف الثاني إلى نوع من العقود أو الاتفاقات بين شركتين أو أكثر على سياسة بيعية معينة أو توزيع الأرباح على أعضاء الاندماج بطريقة معينة ، وإن كان البعض يحتفظ عليه بحيث لا يضعه فى مرتبة الاندماجات .

لإضافة بعض عمولات الإصدار والسمسة إلى سعره السائد فى السوق . أما الطريقة الثانية تتمثل فى الدخول فى حرب الأسعار Proxy Fight ويتم الدخول فى هذه الحرب عندما تبيع الشركة بعض أسهمها من خلال العطاءات ولا تبيع الجزء الآخر . ومن ثم فإن الشركة المشترية قد تتحكم فى السعر من خلال تخفيض أسعار هذه الأسهم إلى أدنى حد فتلحق بحاملي هذه الأسهم خسائر كبيرة .

ويري (Ross 2002) أن الاندماج يختلف نسبياً عن الاستحواذ . وقسم الاندماج إلى أنواع ثلاثة متقفاً فى ذلك مع (Moyer 1995) وهي : (١)

١- **الاندماج الأفقي**

Horizontal Merger

وهو اندماج ما بين شركتين أو أكثر تعمل فى نفس نوع النشاط وتتنافس مع بعضها البعض ، وقد شاع هذا النوع من الاندماج خلال الفترة الأخيرة من القرن العشرين .

٢- **الاندماج الرأسي**

هو اندماج بين شركتين أو أكثر تربطهم علاقة بيع أو شراء ، كان تقوم بشراء

(١) راجع فى ذلك :

رابعاً : تقييم عملية الاندماج

Valuation of Merger

يعتبر قرار الاندماج من القرارات الاستراتيجية التي تحتاج إلى تقييم وبصفة عامة هناك ثلاث طرق لتقييم جدوي الاندماج تتمثل فيما يلي (١) :

١- نسبة صافي السعر إلى عائد السهم ، وعند استخدام هذه النسبة ينبغي المقارنة بين الشركات المقرر اندماجها بشرط أن تعمل في نفس المجال .

٢- طريقة القيمة الدفترية المعدلة . وبمقتضى هذه الطريقة يتم حساب القيمة السوقية للأصول وتعديلها من خلال طرح القيمة الدفترية لهذه الأصول من قيمتها السوقية .

٣- طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، وبمقتضى هذه الطريقة يتم حساب صافي القيمة الحالية من خلال استبعاد ثمن الشراء من التدفقات النقدية الداخلة ويمكن الاعتماد على أسلوب الموازنة الرأسمالية في تقييم جدوي الاندماج ، وذلك من خلال مقارنة سعر شراء الشركة المقرر

اندماجها بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة. فإذا زادت القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة عن سعر الشراء فإن صافي القيمة الحالية يكون موجباً وبالتالي يفضل اتخاذ قرار بالاندماج والعكس بالعكس .

وامتداداً لعملية التقييم يجب أن تشمل على الطرق المحاسبية المستخدمة في المحاسبة عن الاندماج والتي يمكن حصرها في ثلاث طرق :

١- طريقة تجميع المصالح

Pooling of Interest Method

٢- طريقة الشراء

Purchase Method

٣- طريقة البداية الجديدة

Fresh Start Method

وذلك لأن اختلاف الطرق المحاسبية المستخدمة في المحاسبة عن الاندماج غالباً ما تؤدي إلى نتائج متباينة خاصة إذا كان الاختلاف بين الكيانات المندمجة نفسها وتظهر هذه الصورة جلياً في الدمج العدائي . ولذلك سوف يتناول الباحث هذه الطرق باختصار في المبحث الثالث عند تناول الصعوبات المالية والمحاسبية التي تواجه عملية الاندماج .

(١) ارجع في ذلك :

- أحمد حسن عامر ، الاندماج من الناحيتين المحاسبية والضريبية : المشكلات والحلول ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ٢٠٠٠ ، ص ٩١ - ١٥٧ .

- سمير كامل عيسى ، دراسة استكشافية لطرق المحاسبة عن اندماج الأعمال في جمهورية مصر العربية وأثرها على ربحية وأسعار الأسهم ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية للتجارة - جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ٢٠٠١ ، ص ١ - ٥٢ .

- Anany , M., Methods of Accounting Goodwill and Intangibles Acquired in A business Combination , CA Magazine , Toronto , Vol., 132 , April , 1999 , pp. 1 - 2 .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

- ١- ارتفاع معدل العائد على السهم بعد حدوث قرار الاندماج .
- ٢- انخفاض كفاءة البنك بعد الاندماج بسبب تركيز النشاط .
- ٣- يتوقف معدل العائد المحقق بسبب الاندماج على معدلات العوائد المتوقعة من قبل البنوك محل الاندماج .

(٣) دراسة Vennent , 2002 : أجريت

هذه الدراسة على عينة من البنوك المندمجة في كل من النرويج وسويسرا خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١ بهدف التعرف على أثر الاندماج على معدلات التكلفة والعائد بهذه البنوك ، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة تمثلت في :

- ١- وجود تأثير معنوي للاندماج على معدلات ربحية البنوك وفي نفس الوقت خفض التكلفة بسبب الاستفادة من وفورات الحجم الكبير .
- ٢- إن معدلات تأثير الاندماج على خفض التكلفة بالبنوك يكون قليل في الأجل القصير ويرجع ذلك إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية للبنك خلال تلك الفترة
- ٣- زيادة قدرة البنك على المنافسة من خلال الاستفادة من خفض التكلفة نتيجة تسعير خدماته بسعر مخفض مقارنة بالمنافسين .

من خلال تتبع مجموعة من الدراسات السابقة في مجال الاندماج بين البنوك أمكن للباحث تصنيف هذه الدراسات وفقاً لاتجاه البحث إلى مجموعتين هما :

أولاً : مجموعة الدراسات التي اهتمت

بتأثير الاندماج على فعالية الجهاز المصرفي

(١) دراسة Amihud & Others, 2002

ركزت هذه الدراسة على بيان أثر الاندماج بين البنوك على معدلات الخطر والعائد ، وقد أجريت للدراسة على عينة مكونة من ٥٠٧ بنك من البنوك التي حدثت بينها اندماجات خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٨ ، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

- ١- عدم تأثر معدل الخطر بالبنوك المندمجة وبصفة خاصة المخاطر المنتظمة المرتبطة بقرار الاندماج من عدمه بين البنوك موضع الدراسة .
- ٢- ارتفاع معدل العائد على الاستثمار بين البنوك المندمجة .
- ٣- تحقيق الاستقرار المالي للبنوك بعد اتخاذ قرار الاندماج .

(٢) دراسة Block , 1997 : استهدفت هذه

الدراسة بيان الآثار المالية المترتبة على الاندماج بين البنوك الأوربية ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

بورصة الأوراق المالية ، وقد أجريت للدراسة على عينة مكونة من ٥٦ بنك حدث لها إندماج خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، توصلت للدراسة إلى أن مجرد إعلان البنك عن حدوث اندماج بينه وبين بنك آخر يترتب عليه زيادة فى القيمة السوقية لأسهم البنك وفى نفس الوقت تتخفض التكاليف بشكل ملموس كما أوضحت الدراسة وجود تأثير إيجابي للاندماج على كفاءة البنوك .

(٧) دراسة Evanoff & Evren , 2002

تناولت هذه الدراسة أثر الاندماج على كفاءة البنوك المندمجة وذلك من خلال تحليل مجموعة من القوائم المالية لعينة من البنوك باستخدام مجموعة من الدوال الرياضية ، أوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي للاندماج على كفاءة الوحدات المصرفية المندمجة بسبب خفض تكلفة أداء العمليات المصرفية وتدعيم القدرات التنافسية للبنوك محل الاندماج .

(٨) دراسة Okazaki & Sawada ,

2002 حاولت هذه الدراسة بيان أثر الاندماج بين البنوك على كفاءة الجهاز المصرفي واعتمدت فى ذلك على البيانات المتوافرة عن البنوك اليابانية ، وتوصلت إلى وجود تأثير إيجابي للاندماج على معدلات نمو الودائع بالبنوك بالإضافة إلى دورها الفعال فى التأثير على تحقيق الاستقرار فى النظام للمالي بالبنك بعد الاندماج .

(٤) دراسة Pends & Unal , 2003

استهدفت الدراسة بيان أثر الاندماج على ربحية البنوك وذلك من خلال التحليل المالي لقوائم دخل البنوك المندمجة خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٨ ، توصلت للدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

١- للاندماج تأثير إيجابي ومعنوي على ربحية البنوك المندمجة بسبب زيادة قدراتها على المنافسة

٢- للاندماج تأثير إيجابي على معدل العائد على حق الملكية بالبنوك المندمجة .

٣- انخفاض تكلفة الحصول على الأموال بعد الاندماج عنها قبل الاندماج.

(٥) دراسة peiyi & Neus, 2002 ركزت

هذه الدراسة على بيان أهم أسباب انخفاض كفاءة البنوك الألمانية وذلك من خلال تحليل قوائم الدخل لعينة من البنوك خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠١ ، توصلت للدراسة إلى نتيجة هامة مؤداها أن معظم البنوك الألمانية تعاني من انخفاض فى الكفاءة وأن هذا يرجع إلى عوامل هيكلية أكثر من كونها عوامل اقتصادية وأن أهم سبيل للخروج من ذلك هو إحداث اندماجات بين هذه البنوك نظراً لما يترتب عليها من زيادة فى القدرات التنافسية للبنك ومن ثم زيادة معدلات الربحية .

(٦) دراسة De Long , 2001

استهدفت هذه الدراسة فك اللغز المحير حول أثر الاندماج بين البنوك على قيمة السهم فى

(١٣) دراسة De Long & De Young

2003 استهدفت الدراسة بيان أثر قرارات الاندماج بين البنوك على مؤشرات الأداء المالي والقيمة السوقية لأسهم البنوك المندمجة ، وذلك من خلال التطبيق على عينة مكونة من ٢١٦ بنكاً من أكبر البنوك التي أجريت لها عمليات اندماج بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٩ ، توصلت الدراسة إلى أن قرارات الاندماج بين البنوك لم يترتب عليها ارتفاع في القيمة السوقية لأسهم البنوك وأوضحت الدراسة أن السبب وراء حدوث هذه النتيجة الغير متوقعة إنما يرجع إلى أن سوق الأوراق المالية كان يتسم بأنه سوق شبه كفاء خلال فترة الدراسة مما يترتب عليه توفير المعلومات بشكل غير متساوي لجميع متخذي القرارات

ثانياً : دراسات اهتمت بدوافع الاندماج بين البنوك :

(١) دراسة أحمد حسين ، ٢٠٠١ : أوضحت

الدراسة التي أعدها المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية بالكويت حول الاندماج المصرفي الخليجي بأن هناك دوافع تفرض نفسها على البنوك الخليجية للاندماج منها :

- ١- صغر حجم السوق الخليجي وضعف قدراته على المنافسة .
- ٢- إن اندماج السوق الخليجي يعد خطوة على طريق الوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي .
- ٣- اجتياح العولمة لكل دول العالم وفرضها منافسة قوية على الجهاز المصرفي في دول الخليج .

(٩) دراسة Basu & Others , 2004

أجريت للدراسة على عينة تزيد عن المائة بنك تعمل بدولة الأرجنتين بهدف قياس أثر الاندماج على معدلات أداء تلك البنوك وذلك خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ وهذه الفترة تتميز بزيادة في معدلات اندماج البنوك بالأرجنتين ، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لاندماج البنوك على معدلات أدائها ، وفي نفس الوقت انخفضت مخاطر الإقلاس التي كانت تتعرض لها البنوك المندمجة .

(١٠) دراسة Wang , 2003 استهدفت هذه

الدراسة بيان أثر الاندماج على إنتاجية البنوك ومعدلات التكلفة وذلك من خلال استخدام أحدث الأساليب المستخدمة في قياس هذا الأثر ، أوضحت للدراسة وجود تأثير إيجابي للاندماج على معدلات الأداء للبنوك المندمجة وخفض التكلفة بسبب الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير .

(١١) دراسة Tripe , 1999 ركزت هذه

الدراسة على بيان الآثار المترتبة على حدوث الاندماجات التي تمت بين أكبر أربع بنوك استرالية مع أربعة بنوك نيوزيلاندية ، توصلت الدراسة إلى نتيجة مخالفة للدراسات السابقة تشير إلى أن الاندماج بين هذه البنوك كان له تأثيره السلبي على حجم المنافسة سواء في استراليا أو في نيوزيلاندا ، كما أن الاندماج تسبب في تقليل نطاق الاختيار أمام العملاء وحاولت البنوك تحقيق معدلات عائد مرتفعة على حساب العميل .

٣- إن قرار الاندماج يقلل من مرونة السياسات الحكومية في مواجهة أية مشكلات اقتصادية غير متوقعة ، وذلك لوصت الدراسة بضرورة دراسة جدوي الاندماج قبل اتخاذ قرار بتطبيقه لأنه قد يتعارض مع ظروف الدولة .

(٤) دراسة Berger & De Young, 2002

اعتمدت هذه الدراسة على منهج Stochastic Frontier في تقييم أثر الاندماج على مستويات الأداء ومعدلات ربحية البنوك المندمجة وذلك من خلال التطبيق على عينة مكونة من ٢٥٥ بنك أدمج خلال الفترة من ١٩٨٦ - ٢٠٠٠ ، أظهرت نتائج الدراسة ما يلي :

- ١- انخفاض التكلفة بين البنوك المندمجة مقارنة بتلك التي لم تندمج .
- ٢- ارتفاع معدلات كفاءة البنوك المندمجة في استغلال مواردها مقارنة بتلك التي لم تندمج .
- ٣- ارتفاع معدلات ربحية البنوك بعد الاندماج عنها قبل الاندماج .

(٥) دراسة Kwan & Wilcox , 2002

بحثت هذه الدراسة أهم الدوافع الكامنة وراء اتخاذ قرار بالاندماج بين وحدات الجهاز المصرفي وتوصلت إلى ما يلي:

- ١- من بين أهم دوافع الاندماج بين البنوك ما يلي :
- أ- انتشار ظاهرة للعولمة .

(٣) دراسة محسن عبد الحكيم ، ٢٠٠٣

أوضحت هذه الدراسة أن الاندماج المصرفي تكمن ورائه العديد من الدوافع تتمثل في :

- ١- دعم القدرات التنافسية لوحدات الجهاز المصرفي .
- ٢- العولمة وما يترتب عليها من دخول مصارف عملاقة قادرة على المنافسة.
- ٣- الرغبة في الارتقاء بمستويات أداء الجهاز المصرفي وتحسين مستويات الجودة .
- ٤- تحرير تجارة الخدمات المالية .
- ٥- ضعف رؤوس أموال البنوك وهو ما لا يتلاءم مع حجم المخاطر المحسوبة التي يمكن أن تتعرض لها البنوك .
- ٦- اتفاق مفهوم الاندماج مع الاتجاه العالمي نحو التكتلات .

(٣) دراسة Rowley & Clifford , 1999

استهدفت هذه الدراسة بيان جدوي التحول نحو الاندماج بين وحدات الجهاز المصرفي وذلك من خلال التطبيق على أكبر بنكين في كندا وهم : Royal Bank of Canada , Bank of Montreal ، أوضحت نتائج الدراسة عدم جدوي الاندماج بين البنكين للأسباب التالية :

- ١- أن الاندماج يؤدي إلى تركيز قوي الاقتصاد في يد فئة قليلة من البنوك .
- ٢- يترتب على قرار الاندماج تخفيض حجم المنافسة بين البنوك .

البنوك بدافع زيادة الرفعة المالية كما
أوضحت الدراسة أن نسبة القيمة السوقية
إلى القيمة الدفترية تعتبر أيضاً من
المتغيرات الهامة في التنبؤ بقرارات
الاندماج بين البنوك حيث تزداد الحاجة
إلى الاندماج كلما انخفضت هذه النسبة .

(٨) دراسة Wai, 1996 أوضح Wai أن

دوافع الاندماج إنما تنحصر فيما يلي :

- ١- خفض التكلفة من خلال تحقيق التكامل
الرأسي بين البنوك المندمجة .
- ٢- الاستفادة من وفورات الحجم الكبير .
- ٣- رغبة البنوك المندمجة في الحصول
على أصول معينة لدى البنوك الأخرى
- ٤- الرغبة في تحقيق معدلات نمو عالية .
- ٥- الدوافع الإدارية والمتمثلة في زيادة
أجور العاملين وزيادة حجم السلطات
المخولة لهم.
- ٦- الرغبة في زيادة الحصة السوقية .

(٩) دراسة عبد الحميد، ١٩٩٩ استهدفت هذه

الدراسة تحليل ظاهرة الاندماج المصرفي
على المستويين المحلي والدولي من خلال
إلقاء الضوء على بعض التجارب المحلية
والدولية في هذا الصدد . توصلت الدراسة
إلى أن أهم مبررات ودوافع الاندماج
المصرفي تتمثل فيما يلي :

- ١- توقع زيادة في الأرباح المحققة بسبب
الاندماج المصرفي .
- ٢- ارتفاع قيمة أسهم البنك الجديد في
سوق الأوراق المالية .

ب- زيادة التقدم التكنولوجي في مجال
تقديم الخدمات المصرفية

ج- إعادة النظر في القواعد
والإجراءات المنظمة لعمل البنوك .

٢- يسهم الاندماج في تقليل احتمالات
تعرض البنوك للانفلاس بسبب وجود
محفظة استثمارات متنوعة قادرة على
جذب أكبر قدر من العملاء .

(٦) دراسة Cornett & Others , 2003

استهدفت هذه الدراسة فحص الأداء
التشغيلي لعينة من البنوك التجارية بعد
الاندماج ، من خلال التطبيق على عينة
من ١٣٤ بنك حدث لها اندماج خلال
الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ، وأوضحت
الدراسة ارتفاع مستويات الأداء التشغيلي
للبنوك بعد الاندماج ويزداد معدلات
التأثير الإيجابي كلما كبر حجم البنك .
كما أوضحت النتائج أن الاستفادة من
وفورات الحجم الكبير يعد من أهم دوافع
الاندماج بين البنوك .

(٧) دراسة Meador & Others , 1996

استهدفت هذه الدراسة استخدام تحليل
الانحدار في التنبؤ بقرار الاندماج بين
البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية
خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٥ ،
وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن التنبؤ
بالاندماج في ضوء نسبة الدين طويلة
الأجل إلى إجمالي الأصول كلما زادت
هذه النسبة زادت احتمالات الاندماج بين

رابعاً : أن بعض هذه الدراسات تم على وحدات متباينة من حيث الظروف والمراكز المالية بل وبعضها بين بنوك فى بيئات مختلفة .

خامساً : تبينت دوافع الاندماج المصرفي من حالة لأخرى وإن كان يغلب عليها الدوافع المالية والتشغيلية التى تساعد هذه الكيانات على معايشة مرحلة العولمة المالية فى ظل الظروف الحالية

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فى العديد من النواحي ، فهى تشمل البنوك التجارية العاملة فى جمهورية مصر العربية وجميعها تعمل تحت رقابة وتوجيه البنك المركزي مع ضعف مرونة هذه البنوك فى اتخاذ قرارات استراتيجية بعيداً عن البنك المركزي ، هذا بالإضافة إلى أن قانون البنوك لا يسمح بالدخول فى اندماجات إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي .

ولذلك نجد أن الاندماج المصرفي فى مصر لا يرقى لدرجة حرية الإرادة (الاندماج الاختياري) ولا يهبط إلى درجة الاستحواذ (الاندماج العدائي) وبالتالي فهو وسط بينهما ولذلك يرى الباحث أن أفضل تسمية له هو "الدمج المصرفي" .

٣- رغبة السلطات المالية والنقدية فى تخفيض عدد المؤسسات المصرفية وتقوية للجهاز المصرفي وتنقيته من البنوك المتعثرة .

٤- الاستفادة من وفورات الحجم الكبير .

من خلال العرض السابق لأهم وأحدث الدراسات على الاندماج توصل الباحث إلى بعض الملاحظات من أهمها ما يلي :

أولاً : تناولت أغلب الدراسات الآثار الإيجابية للاندماج على القطاع المصرفي ، وتوصلت إلى العديد من النتائج الإيجابية وإن كانت بعض هذه الدراسات القليلة توصلت لنتائج لا تتماشى مع الدراسات الأولى .

ثانياً : أن بعض الدراسات التى توصلت لإيجابيات الاندماج المصرفي قد تحفظت على بعض النتائج وأرجعت ذلك إلى أن نتائج الاندماج تتوقف على :

- ظروف ومركز أطراف الاندماج.
- نوعية الاندماج وظروفه .
- مدى تدخل السلطات النقدية فى عملية الاندماج .
- حجم كل طرف من أطراف الاندماج .

ثالثاً : أن أغلب حالات الاندماج التى خضعت للدراسة تمت وفقاً لإرادة حرة لأطراف الاندماج والقليل منها بدافع من السلطات النقدية أو لاختلالات مالية وهيكلية .

المبحث الثالث

الصعوبات المالية والمحاسبية للاندماج

المراكز المالية لهذه الشركات (١) . وطبقاً لهذه الطريقة يتم تقييم عناصر الأصول والخصوم اعتماداً على أسلوب التكلفة التاريخية أو القيمة الدفترية بما له وما عليه من ملاحظات أو انتقادات حيث لا يعكس القيمة الحقيقية أو العادلة لتلك العناصر وهو ما دعي البعض إلى عدم السماح باستخدامها كأحد طرق المحاسبة عن الاندماج (١) .

الطريقة الثانية : طريقة الشراء

Purchase Method وهي تنظر إلى الاندماج على أنها أقرب إلى عملية شراء وحدة لأخرى وبالتالي يجب على الشركة المشتريّة (الدامجة) أن تسجل في دفاترها الأصول والالتزامات الخاصة بالشركة المبيعة المدمجة) على أساس قيمتها السوقية العادلة وقت الاندماج . وبمقارنة القيمة السوقية لصادفي الأصول للشركة المدمجة بتكلفة شرائها يعتبر الفرق شهرة سلبية أو شهرة موجبة فإذا زادت القيمة السوقية لصادفي أصول الشركة المدمجة عن تكلفة شرائها تعتبر الفرق شهرة موجبة وإذا حدث العكس يعتبر الفرق شهرة

تواجه عملية الاندماج العديد من المشاكل المالية والمحاسبية . وقد حظيت هذه المشاكل بالاهتمام كلما تزايدت حالات الاندماج وتأتي أهمية تناول هذه المشاكل من أثرها على تحديد قيمة الوحدات المندمجة وقيمة أسهمها في السوق ومعالجة الأرباح الناشئة عن عملية الاندماج وتكاليف عملية الاندماج وأسس التقييم المستخدمة ومعالجة الديون والالتزامات ومعالجة الشهرة الموجبة والسلبية .

أولاً : الطرق المستخدمة في المحاسبة عن الاندماج :

من استقراء الطرق المحاسبية المستخدمة في الاندماج يمكن حصرها في ثلاث طرق لكل منها نتائجها السلبية واليجابية ويترتب على إتباع أحدها أن تختلف النتائج المتحصلة من تطبيق طريقة لأخرى وهذه الطرق :

الطريقة الأولى : طريقة تجميع المصالح

Pooling Of Interest Method ومن خلال هذه الطريقة ينظر إلى الاندماج على أنه تبادل الأسهم بين مساهمي الوحدات المندمجة وبالتالي لا ينتج عنه أي تغيير في

(1) Mochrle , S., Wallace , J. , Every One Out of the Pool , Journal of Accountancy, May, 2000 . p. 46 .

(٢) راجع في ذلك :

- Hacker , B. , Accounting for Good Will on Age of mergers , the Journal of corporate Accounting and finance , Spring , 1997 , p. 14 .
- Herring , C. And Norris , Merger Mania – Shold pooling be Abolished ? The Notional Public Accountant, June , 1990 , p. 39 .

من قبل الشركات للدمجة رغم الانتقادات
العديدة لهذه الطريقة.

ولذلك بذلت العديد من المحاولات من
قبل الهيئات المهنية في الدول المتقدمة للحد من
انتشار هذه الطريقة وتلافي أثارها السلبية لما
تحققه من أرباح غير حقيقية ، فقد أصدر
مجلس المبادئ المحاسبية (APB)
Accounting Principles Board المنبثق
عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي في
أغسطس ١٩٧٠ الرأي رقم ١٦ في محاولة منه
للحد من استخدام طريقة توحيد المصالح وقام
بوضع ١٢ شرطاً داخل ثلاث مجموعات يجب
توافرها لتطبيق طريقة توحيد المصالح .

وقد شكلت مجموعة عام ١٩٩٨
(G4+1) مكونة من أعضاء لجان وضع
معايير المحاسبة بكل من الولايات المتحدة
الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وأستراليا
ونيوزيلاندا بالإضافة إلى ممثلين عن لجنة
معايير المحاسبة الدولية (IASC) وأصدرت
توصيات بشأن تحقيق التقارب بين طرق
المحاسبة عن الاندماج .

وقد تضمن تقرير اللجنة توصية بتوحيد
طرق المحاسبة عن الاندماج في مختلف دول
العالم وأنه يجب الاعتماد على طريقة الشراء
باعتبارها الطريقة التي توفر المعلومات
المناسبة للمستثمرين ويمكن من خلالها المقارنة
بين البيانات المالية .

سالية^(١) . ولا تخلو هذه الطريقة هي الأخرى
من الانتقادات رغم اعتمادها على القيمة
السوقية العادلة كأساس لعملية التقييم وهذا في
حد ذاته ميزة هامة ، ومن هذه الانتقادات
اختلاف أساس تقييم أصول الشركة المدمجة
(الأساس السوقية) مع أساس تقييم أصول
الشركة الدامجة (الأساس الدفترية) بالإضافة
إلى بعض المشاكل المتعلقة بعلاج الشهرة
وتكاليف البحوث والتطوير وتقييم السديون
تصيرة وطويلة الأجل .

**أما الطريقة الثالثة وهي البداية الجديدة
Fresh Start Method** فاعتمادها

الأساسي على أن الاندماج يتم بين وحدتين
أو أكثر تتشابه ظروفهم بحيث يصعب تحديد
الشركة الدامجة والشركة المدمجة وهو عادة
ما يحدث في الاندماجات الودية Freindly
Mergers وليست الاندماجات العدائية أو
الاستحواذية Acquisitions وطريقة البداية
المتكافئة تستخدم القيمة السوقية العادلة في
تقييم الأصول والالتزامات لكلا الوحدات
الداخلية في الاندماج وهذا ما يميزها عن
الطريقتين السابقتين إلا أنها تتعرض لذات
المشاكل الأخرى التي تتعرض لها طريقة
الشراء ونظراً للأثر الإيجابي للطريقة الأولى
وهي طريقة توحيد المصالح على الأرباح
الصورية بعد الاندماج فقد تعدد استخدامها

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى :

- Birdzell, L., Purchase Accounting : Will Acquisition Come Back to Haunt You ? The
Journal of Corporate Accounting and Finance , Spring , 1993 , p. 346 .
- Anany , M., Op. Cit., p. 1 .

تكاليف إضافية غير متكررة مثل التكاليف القانونية والاستشارية محاسبية كانت أو فنية . وقد اتفق كل من المعيار رقم (١٦) عن المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين والمعيار المحاسبي المصري رقم (١٦) الصادر عن الجهاز المركزي للمحاسبين ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٢) والرأى رقم (١٦) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي على المعالجة المحاسبية لتكاليف الاندماج باعتبارها جزء من تكلفة الشراء .

ويرى الباحث أنه رغم الاتفاق على المعالجة المحاسبية ولكن يظل الاختلاف موجود بشأن المعالجة المحاسبية لعناصر التكاليف المرتبطة بعملية الاندماج مثل الاستغناء عن بعض العاملين أو إعادة توزيعهم أو استبعاد بعض الأنشطة ويوجد رأيين في هذا الخصوص :

الأول يرى أن ترسمل في تكلفة الشراء باعتبارها تكاليف مباشرة للشراء تدخل ضمن التكاليف الإضافية غير المتكررة أو باعتبارها التزامات محتملة يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد تكلفة الشراء .

والثاني يرى أنها غير مرتبطة بعملية الاندماج وأنها عبارة عن تكاليف لاحقة لعملية الاندماج وبالتالي يجب أن ترسمل في تكاليف الشراء وتعالج محاسبياً باعتبارها إما مصروفات جارية تحمل على فترة حدوثها أو باعتبارها مصروفات رأسمالية تستفيد منها أكثر من فترة مالية وتحمل كل فترة بما يخصها .

ونظراً لأن استخدام أكثر من طريقة يؤدي إلى ظهور قوائم مالية مختلفة اختلافاً جوهرياً مما يترتب عليه العديد من الآثار السلبية ، فقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة المالية القائمة رقم (١٤١) عام ٢٠٠١ لتحل محل الرأى رقم (١٦) وتم بموجب ذلك إلغاء طريقة توحيد المصالح والاقتصار على طريقة الشراء بشأن المحاسبة عن الاندماج وحددت تاريخ ٢٠٠١/٦/٣٠ للعمل بطريقة الشراء وحدها

وقد حدد المعيار المحاسبي رقم (١٦) الصادر عن المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين وكذلك المعيار المحاسبي رقم (١٦) الصادر عن الجهاز المركزي للمحاسبين أن طريقة الشراء هي المتبعة بشكل أساسي في المحاسبة عن الاندماج .

ويرى للباحث أن مسابقة التشريع المصري للتشريعات والنظم الدولية يقلل من المشاكل الخاصة بطريقة المحاسبة عن الاندماج ولا يؤدي إلى اختلاف النتائج ويتيح فرصة للتعامل الدولي وإتاحة فرص لتحقيق اندماجات بين وحدات مصرفية مصرية وأخرى أجنبية .

ثانياً: المعالجة المحاسبية لتكاليف الاندماج:

ينتج عن الاندماج تكاليف متباينة لازمة لإتمام عملية الاندماج أو مرتبطة بها ، وقد أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) للتفسير رقم (٣٣) لتحديد مضمون التكاليف المباشرة للاندماج بأنها تعبر عن

ثالثاً: مشاكل أخرى متفوية :

من أهم المشاكل الأخرى التى تواجه عملية الاندماج تتمثل فى أسس تقييم أصول والتزامات الشركة للمدمجة ومعالجة الشهرة والمشاكل الضريبية والمعالجة المحاسبية لتقييم الديون قصيرة وطويلة الأجل .

• أسس تقييم أصول والتزامات

الشركة المدمجة: فمن الأسس المستخدمة فى ذلك للتكلفة الاستبدالية أو القيمة الجارية أو القيمة السوقية أو القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة السوقية العادلة ، والاتجاه السائد من خلال المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والمصرية هو استخدام أساس القيمة السوقية العادلة ولذلك لن نخوض فيه أكثر حيث أن تطبيق هذا الأساس فى التقييم متقارب إلى حد كبير .

• المعالجة المحاسبية لتقييم الديون:

كما سبق وأوضحنا أن أساس التقييم لأصول وخصوم الشركة المدمجة فى سجلات ودفاتر الشركة المدمجة هو القيمة السوقية العادلة وحددت المعايير إرشادات تحديد هذه القيمة العادلة لعناصر الأصول والخصوم ، ولم يحدد معيار المحاسبة رقم (١٦) الصادر عن المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين إرشادات تحديد القيمة العادلة ، فى حين حدد المعيار رقم (١٦) الصادر عن

الجهاز المركزي للمحاسبات أن الأساس هو القيمة الحالية ، وهو ما يتماشى مع معيار المحاسبة رقم (٢٢) للاتحاد الدولي للمحاسبين والمراجعين وكذلك مع الرأى (١٦) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية APB وأن كان الأخيرين قد أشارا إلى استخدام معدلات الفائدة الجارية الملائمة فى حساب القيمة الحالية .

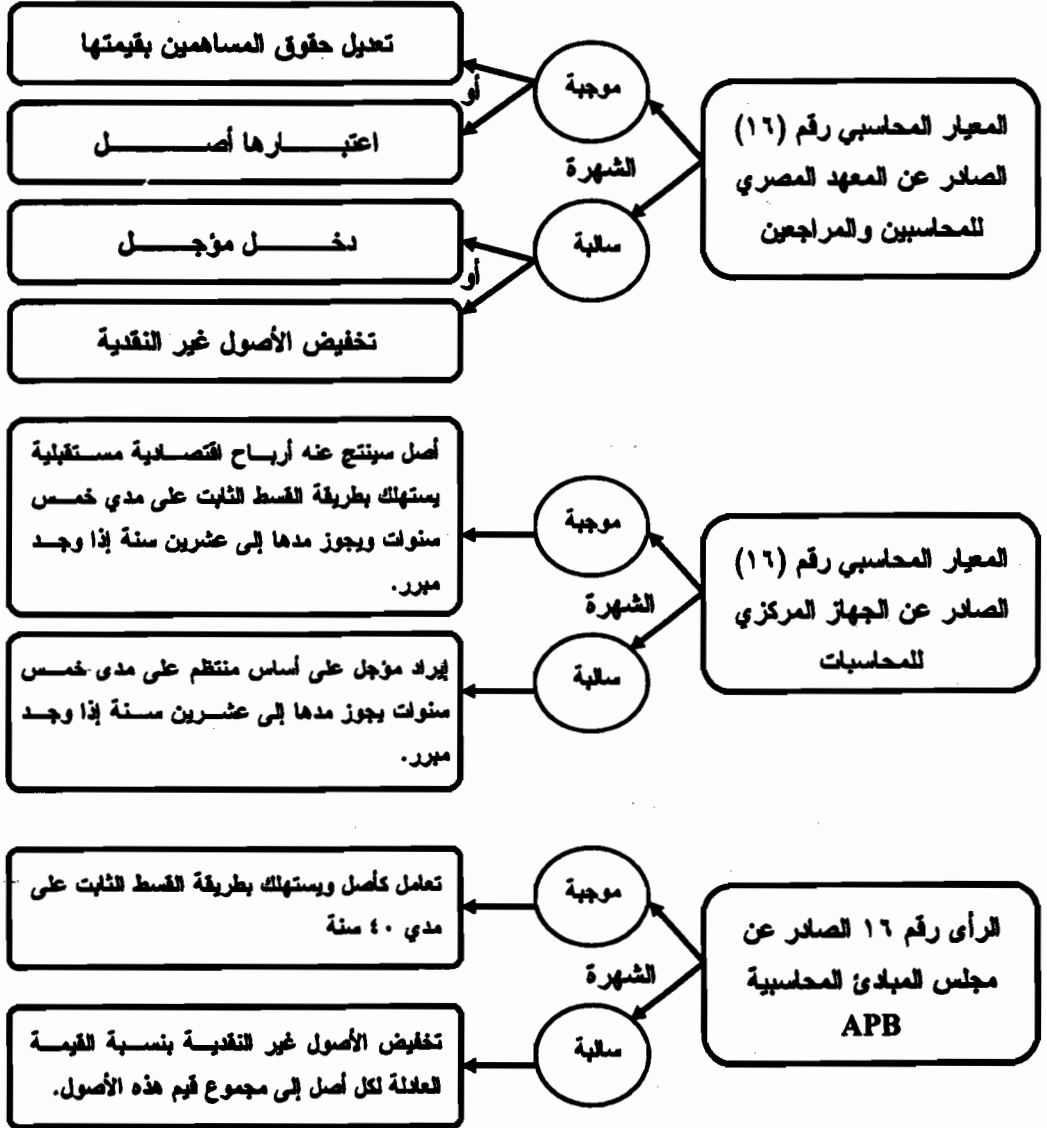
• المعالجة المحاسبية للشهرة :

الشهرة هي الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة السوقية العادلة لصافي الأصول فإذا كان الفارق لصالح القيمة السوقية كانت الشهرة موجبة وإذا حدث العكس كانت الشهرة سالبة واعترفت المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والمصرية بالشهرة ورغم الاعتراف بالشهرة وبكيفية قياسها إلا أن المعالجة المحاسبية لها وإمكانية استردادها والإنصاح عنها كانت محل تباين الآراء والاتجاهات والمعالجة فيما بينهم .

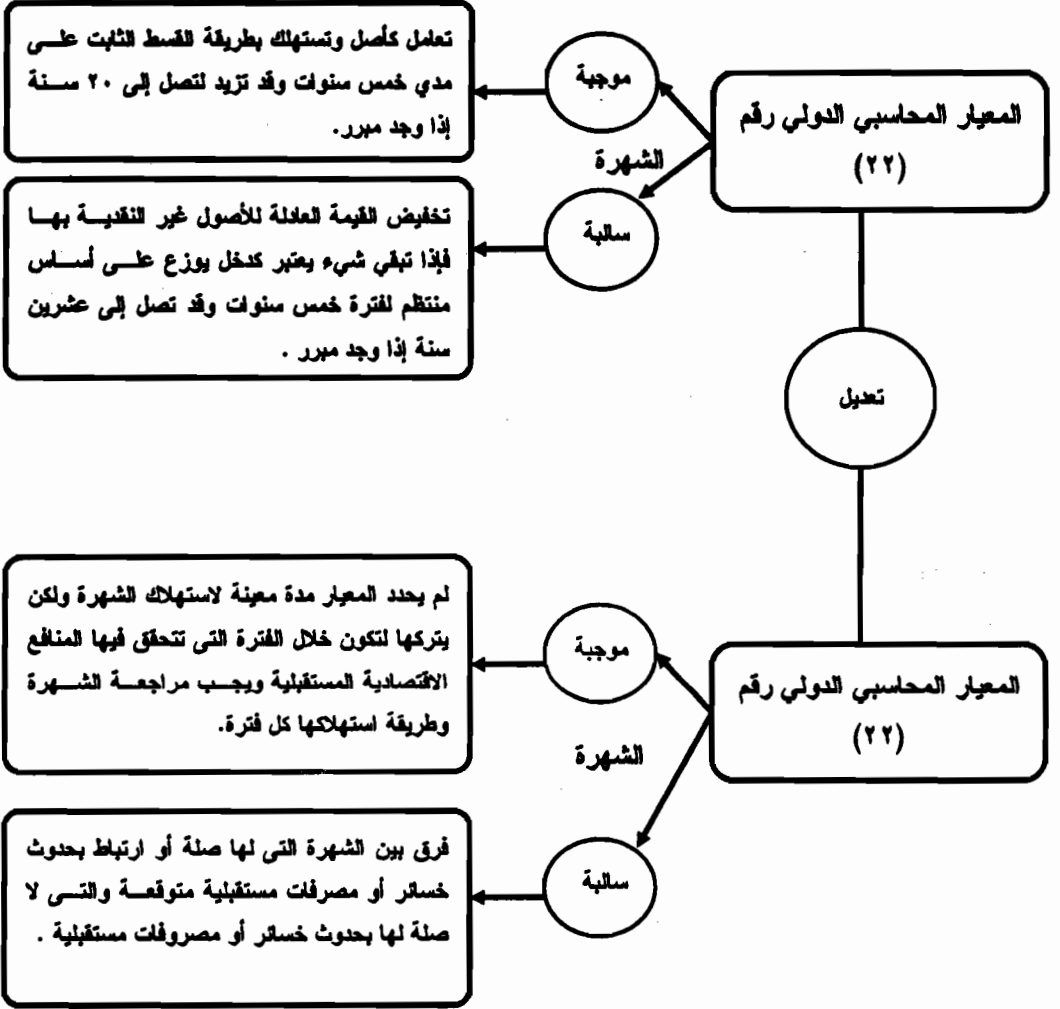
وأمكن للباحث تلخيص هذه المعايير فى الأشكال المبسطة التالية لسهولة المقارنة بين المعالجة المحاسبية للشهرة فى ضوء المعايير المحلية والدولية .

شكل رقم (١)

المعالجة المحاسبية للشهرة في ضوء المعايير المحلية والدولية



تابع الشكل رقم (١)



رابعاً : المشكلات الضريبية للاندماج :

لواجب دراستها ومعرفة كيف يمكن معالجتها محاسبياً وقانونياً ومنها :

-معالجة تكاليف الاندماج وهل يوجد فرق بين المعالجة المحاسبية للتكاليف المباشرة وغير المباشرة للاندماج فلم يتناول القانون ذلك .

-إذا كانت احدي الوحدات الداخلة فى الاندماج سبق وتمتعت بإعفاء فهل يجوز تمتعها بإعفاء أخر بدخولها فى اندماج بعد الإعفاء الأول (مادة ٢٥ من القانون ٨ لسنة ١٩٩٧) " لا يترتب على الاندماج أية إعفاءات ضريبية جديدة " حسب نص المادة .

-يجب مراجعة المادة ٢١ من القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ والتي تتطلب أفراد حسابات مستقلة لكل من الشركة الدامجة والشركة المدمجة حتى يمكن حساب الإعفاء لكل شركة وكل نشاط على حدة من تاريخ بدء النشاط أو الإنتاج .

ينتج عن الاندماج العديد من المشاكل الضريبية فى ضوء القوانين المطبقة أو السائدة بصرف النظر عن الطريقة المحاسبية لمعالجة الاندماج سواء كانت الشراء أو توحيد المصالح أو البداية المتكافئة ويمكن تقسيم المشاكل وتبويبها إلى مجموعتين الأولى خاصة بالتعامل الضريبي مع الأرباح (الخسائر) الناشئة عن الاندماج والثانية خاصة بالتعامل الضريبي لتكاليف الاندماج .

وقد حرص المشرع المصري تشجيعاً للاندماج على إعفاء الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات منذ صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ مروراً بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ ثم القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وختاماً بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ كعلامة قانونية بارزة لتشجيع عملية الاستثمار والاندماج والخاص بضمانات وحوافز الاستثمار بما فيها عمليات الاندماج .

ويرى الباحث أن إصدار قوانين كالمسابقة يعد عملاً مشجعاً ودافعاً قوياً لعملية الاستثمار ومنها الاندماج ولكن هذا لا يكفي ولا يمنع من وجود بعض الصعوبات والمشاكل التي تواجه عملية التطبيق وللبعض الحالات المحتملة ومن هنا كان هناك بعض الأمور

المبحث الرابع

البنوك ومقررات لجنة بازل

المالية لتتبعها والانتقال تدريجياً من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي والذي يعرف بالمدخل المعياري أو النمطي (Standardized Approach) إلى أسلوب التقييم الائتماني الداخلي (IRB) الذي يصنف عملاء المصارف إلى مجموعات .

**** وتتناول باختصار من خلال هذا**

المبحث النقاط التالية :

- كفاية رأس المال: الأهداف ووجهات النظر
- كفاية رأس المال: وبازل ١
- كفاية رأس المال: وبازل ٢

أولاً : كفاية رأس المال :

الأهداف ووجهات النظر :

إن حجم رأس مال البنك ومكوناته من القضايا الخلافية المثيرة للجدل لتعدد الجهات ذات المصلحة في ذلك كالمشرع وأصحاب الودائع والمساهمون وإدارة البنك والبنك المركزي ففي الوقت الذي تراه شريحة على أنه حماية وضمن للحقوق تراه أخرى حماية من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك^(١) .

(Comyn, 1983) (Koch, 1995)

(عوض ١٩٨٩)

يمثل اتفاق بازل لكفاية رأس المال تحد كبير أمام المسؤولين عن القطاع المصرفي في الوقت الحاضر . فهو يشكل فرصة وتحدياً في آن واحد بالنسبة للصناعة المصرفية العالمية والعربية ، مع العلم بأن التحديات التي يطرحها لا تقل شأنًا عن الفرص التي يوفرها مع اختلاف الفارق بين التحديات والفرص .

صحيح أن معايير بازل تعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح ، من حيث تحسين سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى البنوك وأيضاً سياسات وممارسات إدارة رأس المال ، وتعزيز ركائز الاستقرار المصرفي ، وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل المصرفي مثل التوريق (Securitization) . إلا أن هذه المعايير ستوجد صعوبات أمام البنوك العربية عموماً في استقطاب مصادر التمويل الدولية ، بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لدولنا ومصارفنا ، كما أنها ستفرض ضغوطاً على مصارفنا لتدعيم مستويات رسملتها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل (Operational Risk) أضف إلى ذلك أيضاً الضغوط على مصارفنا من أجل تطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر

(١) راجع في ذلك :

- Koch , T. Bank Management , 3ed , fort worth , the Dryden Press , 1995 . P. 486
- Comyn A. Financial Development of Bank Holding companies , fderal Research Bulletin, 1983 , P. 508 .

رأس مال أكبر لو على عدد أكبر من الأسهم^(١).

لما المودعين فينظرون إلى رأس مال البنك التجاري على أنه حماية و ضمان لحقوقهم في حالة انخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها البنك مولده ، وتقليدياً كانت التشريعات المصرفية ترى أنه مع زيادة نسبة رأس مال البنك واحتياطياته إلى الودائع كلما قل الخطر الذي يتعرض له المودعون ، وكان يطلق على ذلك مفهوم كفاية رأس المال .

من ناحية أخرى ، تنظر البنوك المركزية لرأس مال البنك على أن وظيفته الأساسية هي حماية البنك من المخاطر التي قد يتعرض لها ، وإن كانت هذه الرؤية يجب أن تأخذ في الاعتبار أن البنوك التجارية تستهدف تحقيق العائد بالدرجة الأولى كأحد أهداف منشآت الأعمال ولكي يستطيع البنك النمو في الأجل الطويل واجتذاب رؤوس الأموال من الأسواق المحلية والعالمية فإن ذلك يتوقف إلى حد بعيد على معدل العائد المحقق ومقارنته بما هو محقق في مجالات أخرى بديلة .

ومع اختلاف وجهات النظر المتباينة لرأس مال البنك ونظراً لأن القطاع المصرفي يعد الدعامة الأساسية لدفع الاقتصاد القومي كان الاهتمام بقياس كفاية رأس المال وتحديد

وبالرغم من هذه الاختلافات لدور رأس مال البنك ومدى كفايته فلن جميع الأطراف سائلة الذكر لهم مصلحة عامة ومشتركة تتمثل في رؤية البنك مستثمراً ومربحاً ومحققاً لأهدافه الموضوعية ، ورغم تغير النظرة لكفاية رأس المال بحيث أصبحت هذه النسب تحدد العلاقة بين رأس مال البنك وبين الأصول من جهة وبين الأصول ذات المخاطر والالتزامات العرضية من جهة أخرى

هذا وتختلف وجهات نظر الأطراف المختلفة إلى الدور الذي يلعبه رأس المال في أي بنك، فإدارة البنك ترى أن دائرة رأس مال البنك قضية هامة بالنسبة لإدارة البنك مع مراعاة وجهة نظر المشرع ، فالقيد الخاص بمتطلبات رأس المال تعتبر عبئاً على مقدرة البنك على النمو للعديد من الأسباب^(١) ، المساهمون تختلف نظرة المساهمون إلى وظيفة رأس المال عن نظرة البنوك المركزية والمودعين ، وعلى الرغم من أن المساهمين يهتمون بملاءة البنك ، إلا أن ارتفاع مقدار رأس المال يقلل من نسبة العائد عليه . إن رأس المال الكبير يؤثر بصورة سلبية في نسبة العائد المحقق سنوياً ، ذلك لأن الأرباح السنوية التي تتحقق للمساهمين سوف تقسم على

(١) راجع في ذلك :

- أسامة محي الدين عوض ، نموذج كمي لحاكاة عناصر المركز المالي في البنوك التجارية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة - كلية التجارة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٠٥ .
- السيد عبد المقصود ديبان ، أحمد بسيوني شحاتة ، النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعات ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٥ - ١٧٧ .

(١) Comyn , A., Op. Cit .

ويترتب على قياس أهمية كفاية رأس المال العديد من الأهداف من أهمها :

١- بث الثقة لدى السلطات والأجهزة الرقابية في قدرة البنك على مواجهة المشكلات المحتملة ، وكذلك بث الاطمئنان لدى المودعين ، لأن ذلك من دلائل قدرة البنك على مواجهة المشاكل ومتطلبات السحب ولذلك تسارع البنوك بنشر معلومات مستمرة عن رؤوس أموالها وخاصة الزيادات منها (٢) .

٢- الارتفاع النسبي في درجة أمان أصول البنك ، حيث تعد كفاية رأس المال أحد الأسس الهامة لحماية أموال المودعين . وأصبحت الآن تمثل الركيزة الأولى في أدوات الرقابة الحصيفة أو الاحترازية وتكون البنوك أكثر اتجاهاً إلى الأصول الأقل من حيث درجة المخاطرة ، وهو ما قد يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة أمان البنك (٣) .

٣- معرفة سوق رأس المال ومدى توافر أدوات الدين ذات الطبيعة الرأس مالية . باعتبار أن عناصر رأس المال لا تقتصر على رأس المال الأساسي ،

حجم رأس المال المناسب الذي يمكن الاحتفاظ به والمحافظة على مستواه لتجنب الوقوع في المخاطر، حيث تنصب المهمة الأساسية لرأس المال في البنوك على حماية وتأمين أموال المودعين تجاه أية خسائر أو عارض خارجي ، لذلك يفترض في رأس المال أن يكون مدفوعاً بالكامل ومتاحاً للتصرف فيه عند الحاجة . إضافة إلى ذلك فإن البنوك المركزية تعطي بعداً إضافياً لوظائف رأس المال باستخدامه كأداة تنظيمية تهدف إلى التأثير في كمية وأوجه استخدامات الأموال .

وبصفة عامة يستخدم رأس مال البنك في تحقيق ثلاث وظائف أساسية هي (١) :

١- يستخدم رأس المال كأساس ترتبط به حدود الإقراض التي تم وضعها .

٢- يستخدم كأداة لامتناس خسائر التشغيل والخسائر الأخرى .

٣- يستخدم رأس المال كأساس لتقييم الربحية ، ويتم تحديد العائد على استثمارات الملاك عن طريق مقارنة صافي الدخل بحقوق الملكية كما يقومون بمقارنة العائد على الاستثمار المحقق بمختلف البنوك .

(١) راجع في ذلك :

- حسن أحمد غلاب ، المحاسبة في المنشآت المالية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ١٤٠ - ١٤٢ .
- Ellioll , B. Elliott , J ., Financial Accounting Reporting , 2 ed London , Prentice Hall , 1996 , PP. 641 - 645 .

(٢) طارق عبد العال حماد ، اندماج وخصخصة البنوك ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ١٩٩٩ ، ص ١٠١ .
(٣) عبد الكريم محمد عبد الحميد ، التعثر المصرفي في مصر ، القاهرة ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٢ ، ص ٥٨ .

الرافعة المالية التي يركز عليها الهيكل المالي في البنك تفوق لية رافعة مالية في منشآت الأعمال الأخرى والبنك التجاري يعتمد على مصادر الأموال المقترضة من الغير (أموال المودعين) ، ومن هنا تظهر أهمية رأس مال البنك في مثل هذا الهيكل المالي المميز .

٦- أهمية رأس المال في شراء الموجودات الثابتة اللازمة لبدء المصرف في مزاوله واستمراره نشاطه ، إذا أن أول استعمال ثابت لرأس المال هو شراء المباني والمعدات والتي ربما أن تكون هناك أموال موظفة في تلك الموجودات ، وقد يضطر المصرف للحصول على مصدر التمويل لتعويض بعض موجوداته التي تم تصفيتها بخسارة بسبب بعض مشكلات السيولة أو الانخفاض غير المتوقع في الودائع^(١) .

بل يدخل ضمن تلك المكونات عناصر رأس المال للمساند والتي تتضمن أدوات الدين التي لها الطبيعة الرأسمالية مثل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، لذا فإن البنوك الناجحة من خلال قياس كفاية رأس المال - والتي تحقق عوائد مناسبة - يمكنها زيادة عناصر رأس المال المساندة في الوقت المناسب ، وذلك من خلال حصولها على أدوات الدين المذكور من سوق رأس المال المدفوع ، أو كانت معدلات زيادة الأصول الخطرة بنسب متصاعدة يتعدر ملاحظتها إلا من خلال سوق رأس المال^(١) .

٤- إن رأس المال يلعب دوراً هاماً في امتصاص الخسائر الناشئة عن الفرق بين الفوائد المحصلة لاستخدام الأموال والفوائد المدفوعة لمصادر هذه الأموال .

٥- أن طبيعة القطاع المصرفي يفرض عليه أن يكون رأسماله كافياً لامتصاص الخسائر وحمايته من الفشل. فدرجة

(١) فؤاد شاكور ، التجربة المصرية بخصوص مقدرات لجنة بازل بشأن قياس كفاية رأس المال ، اتحاد المصارف العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٦٩ .

(٢) راجع :

- صندوق النقد العربي ، الخطوط العريضة لمعايير نسبة كفاية (ملاة) رأس المال للبنوك التجارية في إطار اتفاقية بازل ، أبو ظبي ، ١٩٩٠ ، ص ٢٠ .

- اتحاد المصارف العربية ، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال ، مجلة المصارف العربية ، العدد ١٥٧ ، المجلد ١٤ ، يناير ١٩٩٤ ، ص ٧ - ٣٥ .

- Basle Committee on Banking Supervision . International , Convergence of Capital Measurement and Capital , Standrds Bank of International Settlements , July 1988 , PP. 6 - 27

ثانياً : كفاية رأس المال : بازل ١

اقتрحت لجنة بازل معدل موحد لكفاية رأس المال متخذة القطاعين (الأمريكي والإنجليزي) كأساس لذلك ، ووضعت لجنة بازل للإشراف والرقابة تقريراً فى يوليو ١٩٨٨ ووافق عليه محافظوا البنوك المركزية للدول الصناعية والمجموعة الأوروبية .

وقد حدد المعدل حداً أدنى (٨% بحلول عام ١٩٩٢) للعلاقة بين رأس المال وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان ، ويهدف الاتفاق إلى تحقيق ما يلي (١):

١- ربط رأس المال ومتطلباته بالمخاطرة الناتجة عن التوظيف .

٢- تقسيم رأس المال إلى رأس المال الأساسي ، ورأس المال الإضافي أو المساند .

٣- المنافسة العادلة للبنوك العاملة فى بيئات تشريعية مصرفية مختلفة .

٤- تحقيق الاستقرار وتقوية النظام المصرفي العالمي .

٥- تم تقسيم بنود داخل وخارج الميزانية إلى عدة فئات بهدف إعطاء كل فئة وزن

مخاطرة يتناسب معها .

٦- بين الاتفاق الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الموجودات والبنود خارج الميزانية الخطرة .

٧- سمح الاتفاق ببعض المرونة للسلطات المحلية فى تحديد الأوزان الترجيحية لبعض الموجودات .

٨- ركز الاتفاق بشكل رئيسي على الائتمان (مخاطر عدم وفاء المدين بالتزاماته) .

٩- اهتم الاتفاق بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها .

١٠- إبقاء أثر الضريبة والمعالجات المحاسبية قيد المراجعة المستمرة وذلك للتحقق من آثارها عند مقارنة كفاية رأس المال فى الأنظمة المصرفية المختلفة للدول الأعضاء .

قياس كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازل ١:

أعدت اللجنة طريقة لقياس كفاية رأس المال مستندة إلى نظام من أوزان المخاطرة يطبق على جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية وتمثل فى أربع خطوات أساسية كما يلي (٢):

(١) راجع فى ذلك :

- اتحاد المصارف العربية ، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال ، مرجع سبق ذكره .

- عدنان الهندي ، مقررات لجنة بازل وإجراءات السلطات النقدية العربية بشأنها ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٣ ، ص ٢٥ - ٤١ .

(٢) راجع فى ذلك :

- د. مكرم صادر : ملاءة أعلى وربحية أفضل من المصارف العالمية " ، اتحاد المصارف العربية (المجلد التاسع ، العدد ١٠٧ ، ١٩٨٩) ، ص ٤٤ .

- صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية ، أثر قرار لجنة الرقابة التابعة لبنوك التسويات فى بازل حول كفاية رأس مال للمصارف وتصنيف الدول ، مذكرة صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية إلى مجلس المحافظين ، (١٩٩٣) ، ص ٤ .

٢- تؤدي مقررات لجنة بازل بالنسبة لبند الاحتياطات الأخرى إلى تخفيض كبير في مبلغ حق الملكية في الوقت الذي كان لهذه الاحتياطات دور في تقوية قاعدة رأس المال المصرفي ، ويرجع ذلك إلى أن المقررات لا تسمح بشمول الاحتياطات غير المعلنة ضمن رأس المال الأساسي ، كما لا تسمح بشمول كامل احتياطات ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ضمن الاحتياطات المحتجزة المخصصة ، ولا تسمح أيضاً بشمول الفارق الناشئ عند إعادة تقييم المباني أو العقارات التي تملكها البنوك .

٣- ارتفاع تكلفة حصول البنوك المصرية على موارد مالية من الأسواق المالية الدولية ، وخاصة في ظل عصر عولمة الأسواق المالية . ويرجع ذلك إلى أن الدول العربية ومنها مصر قد وصفتهم للجنة ضمن المجموعة الأكثر خطراً مما ينعكس على نتائج أعمال هذه البنوك ، فارتفاع تكلفة الحصول على الأموال يقلل من العائد المحقق على توظيفها بمقدار هذه الزيادة في التكلفة .

٤- نظراً لضآلة حجم ونسب رأس مال البنوك المصرية إذا ما قورن بالبنوك في الدول التي أقرت اتفاق بازل ، فإن البنوك المصرية سيكون من الصعب عليها بوضعها الحالي الوفاء بمتطلبات لجنة بازل لأن ذلك من شأنه إجراء تعديلات جذرية تتعلق بزيادة رأس المال وتعديلات في هيكل الموجودات .

١- تبويب الأصول في مجموعات حسب درجة المخاطرة التي تتعرض لها وتتلووح درجة المخاطرة ما بين صفر للأصول النقدية ١٠٠% للقروض والأصول الثابتة .

٢- تبويب البنود خارج الميزانية - ويقصد بها الالتزامات الناشئة عن إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتعامل في المشتقات - حسب المخاطرة أيضاً .

٣- تحديد قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة السابق تحديدها في الخطوتين السابقتين وذلك بضررب :

قيمة الأصول × أوزان المخاطرة المناظرة لها
٤- تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وذلك بضررب :

قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة ×
النسبة المئوية للحد الأدنى لرأس المال

وبصرف النظر عن السلبيات أو الانتقادات الموجهة لمقررات لجنة بازل والتي تعتبر الآن ليست ذات جدوى بل الأجدر هو كيفية التفاعل مع الاتفاقية والتي قد يترتب عليها :

١- تحتاج البنوك المصرية إلى احتجاز نسبة عالية من الأرباح بغرض زيادة رؤوس أموالها مما يعني عدم توزيع نسب مرضية من الأرباح على المساهمين وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على موقف المساهمين وعلى الأسهم الجديدة المصدرة لزيادة رأس المال.

موقف تنافسي غير متكافئ مع غيرها من البنوك الأجنبية .

ثالثاً : كفاية رأس المال : بازل ٢ :

تعتمد اتفاقية بازل ٢ والتي يفترض تطبيقها من بداية ٢٠٠٤ على ثلاث دعائم أساسية الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (Minimum Capital Requirement) (والثانية المراجعة الرقابية (Supervisory Review) والثالثة انضباط السوق Market Discipline).

وتعتبر الدعامة الأولى من أهم دعائم الاتفاقية ويتضمن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ما يلي^(١):

- أن يكون لدى البنك نظام تصنيف مخاطر يستطيع أن يفرق بين المقترضين والتسهيلات الائتمانية ويصنفها إلى مجموعة متشابهة من حيث مستويات مخاطر الائتمان .

- يجب أن يحدد التصنيف الائتماني للمقترض قبل تقديم الائتمان له وأن يتم مراجعة هذا التصنيف بصفة دورية

٥- تأثر حجم الودائع بهذه البنوك تأثراً سلبياً وخاصة غير المستوفي منها لشروط كفاية رأس المال وفقاً للاتفاقية ، ومرجع ذلك إلى تخوف المودعين وتشككهم في قدرة هذه البنوك على إعادة هيكلة رأسمالها وموجوداتها بما يحقق متطلبات اتفاقية بازل .

٦- من المتوقع أن يتطلب تصنيف الموجودات حسب الأوزان أن يكون رأس المال المطلوب أعلى بكثير من الـ ٨% المطلوبة وفقاً لاتفاقية بازل بسبب التصنيفات اللازمة لترجيح الموجودات من جهة وبسبب تصنيف مصر من ضمن مجموعة الدول مرتفعة المخاطرة من ناحية أخرى^(٢).

٧- أدت المعالجة للاحتياطيات الأخرى في الاتفاقية المذكورة إلى تخفيض كبير في حق الملكية ، مع العلم أن هذه الاحتياطيات كانت تقوية لقاعدة رأس المال البنكي^(٣) .

٨- يترتب على ما سبق (من أثر سلبي على الإيرادات والتوظيف) زيادة تكلفة الخدمات المصرفية مما يجعلها في

(١) اتحاد المصارف العربية ، " قرارات لجنة بال وانعكاساتها على المصارف العربية " المؤتمر السنوي لمصارف العربية ، مجموعة من أوراق العمل ، اتحاد المصارف العربية (مراكش ، المغرب ، ١٩٩٢) ص ٥٠ .

(٢) Basle Committee on Banking Supervision , Credit conversion Factors for BalanceSheet , Bank of International Settlements (September , 1998) , PP. 43 0 44 .

(٣) يمكن الرجوع إلى :

- بنك الأسكندرية ، مشروع الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الذي أصدرته لجنة بازل ، النشرة الاقتصادية - المجلد الحادي والثلاثون ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٨٣ .

- اتحاد المصارف العربية ، تقييم الملاءة الائتمانية للمصارف العربية ، مجلد المصارف العربية ، الممد ٢٠٥ ، المجلد الثامن عشر ، يناير ١٩٩٨ ، ص ٣٩ .

- بنك مصر ، حول الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال (مقترحات لجنة بازل) ، السنة الرابعة والأربعون ، العدد الأول والثاني ، ٢٠٠١ ، ص ٩٤ .

معتمدة على أربعة مبادئ أساسية وهي^(١):

١- توافر سلطة مناسبة للجهات الرقابية لمطالبة البنوك بالالتزام بحجم من رأس المال يفوق الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل .

٢- توافر أنظمة فعالة بالبنوك لتقييم حجم رأس المال اللازم الاحتفاظ به والذي يتناسب بدقة مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها ، مع تبني استراتيجية مناسبة للاحتفاظ بهذا المستوى من رأس المال (التقويم الداخلي لملائمة رأس المال) .

٣- قيام السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بكفاية رأس المال بالبنوك مع التأكد من توافق هذه النظم والاستراتيجيات مع معدلات كفاية رأس المال التي حددتها اللجنة.

٤- ضرورة تدخل الجهات الرقابية في مراحل مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن المستويات التي حددتها لجنة بازل وما يحمل ذلك من مخاطر .

وتتعلق الدعمة الثالثة بانضباط السوق ، ولتحقيق ذلك يستلزم توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى يمكن للبنوك تقييم المخاطر التي تواجهها ، مما يستلزم من البنوك الشفافية والإفصاح بشكل دقيق عن متطلبات رأس المال .

- التوزيع المنطقي للمخاطر للدرجات المختلفة مع عدم التركيز في أي درجة من هذه الدرجات وهو ما يجب أن يكون محددًا في نظام التصنيف الداخلي .

- تقدير احتمال التعثر لكل درجة مرة واحدة سنوياً على الأقل .

- تحديد مسئولية مجلس الإدارة عن الإطار العام لبرامج التصنيف الداخلي بما في ذلك عملية تقدير احتمالات التعثر ومكونات تقارير جدارة تصنيف المخاطر والمستندات والوثائق الضرورية للتصنيف .

- الاحتفاظ ببيانات تاريخية عن حالات تعثر العميل وقرارات وتواريخ التصنيف والمعلومات المستخدمة ، وطرحت الاتفاقية خيارات ثلاثة للتعامل مع المخاطر عن طريق وكالات التقييم الخارجية أو استخدام نظم التقييم الداخلية في البنوك أو استخدام نماذج تقييم محافظ المخاطر الائتماني^(١) .

أما الدعمة الثانية وهي المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال حيث تتيح للجهات الإشرافية إمكانية التدخل في الوقت المناسب في حالة عدم تغطية رأس المال أو عدم كفايته لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، وتمارس الجهات الرقابية دورها

(١) د. نبيل حشاد ، بازل مالها وما عليها " مجلة البنوك ، العدد الثالث والعشرون ، يناير ٢٠٠٠ .

(٢) بنك الإسكندرية ، الجديد لمعدل كفاية رأس المال الذي أصدرته لجنة بازل ، النشرة الاقتصادية ، مرجع سبق

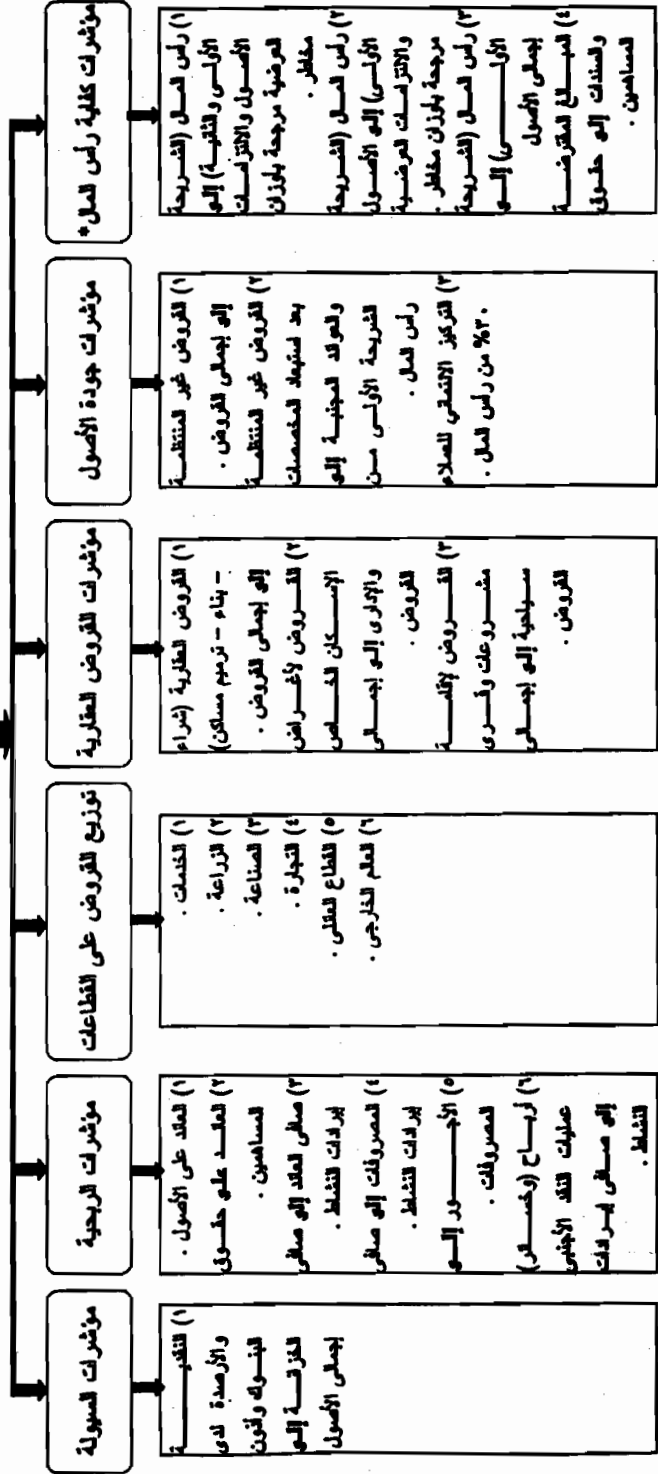
ويوضح الباحث من خلال الشكل رقم (٢) المؤشرات المختلفة التي حددها البنك المركزي المصري لمختلف البنوك العاملة والمسجلة بجمهورية مصر العربية لمواكبة التطورات والتمهيد للوفاء بمقررات لجنة بازل.

إن تناول الباحث لمقررات لجنة بازل يبين الاتجاه العام لمتطلباتها بخصوص كفاية رأس ومدى قدرة البنوك المصرية على مسايرة أو الوفاء بهذه المتطلبات وهل للاندماج أثر على الوفاء بهذه المتطلبات أم لا . وأمام هذا التحدى الكبير للجهاز المصرفى المصرى كان على البنك المركزى المصرى أن يسارع لمواكبة هذه التغيرات ، وبالفعل قام البنك بوضع مؤشرات للبنوك العاملة فى مصر تهدف إلى قياس سلامة الأداء وفق نسق موحد وكذلك توفير قاعدة بيانات بصفة دورية لهذه البنوك ومنتظمة كل ثلاثة شهور^(١) .

(١) البنك المركزى المصرى ، الكتاب الدورى رقم ١٨٧ ٢/٣٦٤ ، إبريل ٢٠٠٢ ، ص ٨-١ .

شكل رقم (٢)

المؤشرات الموضوعة من قبل البنك المركزي المصري



* - الشريحة الأولى : رأس المال الأسمى Core Capital
- الشريحة الثانية : رأس المال المسند أو تكهيلي Supplement Capital

المبحث الخامس

الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

أولاً : تمهيد :

ومن أهم المجالات التي شملها الاندماج هي المجال المصرفي فقد بلغت قيمة الاندماج المصرفي خلال عام ١٩٩٩ على مستوى العالم ٦,٢ تريليون دولار بزيادة ٥٤% بالقياس لعام ١٩٩٨ وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على أغلب هذا الحجم حيث يصل عدد صفقات الاندماج المصرفي بها خلال عام ١٩٩٩ فقط إلى ١٤٠٠ حالة ، وفي نفس الاتجاه ولو نظرنا إلى أوروبا نجد أن حركة الاندماج المصرفي فيها قد بلغت أرقام كبيرة محققة قيمة عالية أيضاً فقد بلغت ٧٠٠ مليار دولار بزيادة قدرها ٣٠% بالقياس لعام ١٩٩٨^(١).

إن زيادة حالات الاندماج في القطاع المصرفي ووصولها إلى أعداد كبيرة خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي وامتداد نفس الظاهرة للقرن الحالي أمر طبيعي إذا ما حاولنا دراسة تطور حالات الاندماج من الأربعينات حتى أواخر التسعينات ، كما هو موضح بالجدول التالي .

واجهت بيئة الأعمال في العقدين الأخيرين من القرن العشرين مجموعة من المتغيرات والتحديات أدت إلى اشتعال حدة المنافسة بين منشآت الأعمال والخدمات على السواء في البيئة الإقليمية والبيئة الدولية ، ومن هذه المتغيرات تحرير التجارة والاهتمام بالجودة والمواصفات القياسية وثورة الاتصالات والمعلومات وسهولة الوصول للعميل حيثما كان .

وقد كانت الاندماجات أحد أهم السبل لمواجهة هذه التحديات والتعايش مع تلك المتغيرات والقدرة على مواجهة المنافسة المحلية والعالمية والاستمرار في دائرة العمل والإنتاج لما يحققه الاندماج من تقليل المخاطر وخفض التكلفة وزيادة القدرة على الإنتاج والتسويق وتحقيق العديد من الوفورات .

وقد بلغت حالات الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكية ٤٧٢٨ حالة خلال عام ١٩٩٨ تزيد قيمتها عن التريليون دولار في مختلف الأنشطة والمجالات المالية والتجارية والصناعية .

(١) لمزيد من المعلومات

- Berger , A. N. and De Young . R.. The Impact of Mergers and acquisitions on the Efficiency of U.S. Banking Industry , Journal of Banking and Finance , Vol. 21 , pp. 849 - 870 .
- Cornett , M.M. and Others , Performance changes Around Bank Mergers : Revenue Enhancements versus Cost Reduction , Journal of Banking and Finance , Vol. 27 , 2003 , pp. 1 - 46 .

جدول رقم (١)

حالات الاندماج بين البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٠ - ١٩٩٥

الفترة	عدد حالات الاندماج	المتوسط السنوي تقريباً
١٩٤٠ - ١٩٤٩	٦٩٨	٧٠
١٩٥٠ - ١٩٥٩	١٤١٦	١٤٢
١٩٦٠ - ١٩٦٩	١٣٨٢	١٣٨
١٩٧٠ - ١٩٧٩	١٣٩٩	١٤٠
١٩٨٠ - ١٩٨٩	٣٥٥٥	٣٥٥
١٩٩٠ - ١٩٩٩	٥٨٢٠	٥٨٢

المصدر : مستخلص من :

- طارق عبد العال حماد ، إندماج وخصخصة البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ ، ٨٠ .
- Cornet, M M and Others Op. Cit, P.40.

والمتمثل في الجدول السابق يلاحظ أن العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي شهدت حالات اندماج مصرفي بالولايات المتحدة الأمريكية يفوق ما تحقق خلال الأربعين سنة السابقة (١٩٤٠ - ١٩٨٠) وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على استئثار القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة لخطورة المرحلة الحالية بمتغيراتها المختلفة وأهمية الاندماج كوسيلة لمواجهة هذه التحديات .

والملاحظ أن الاندماجات المصرفية خاصة والاندماجات في قطاع الأعمال عامة لم تقتصر على الحدود الإقليمية للدولة ولكن تخطى ذلك إلى عبور الحدود فمثلاً اندمج بنك دويتسن مع بنك ترست لتصل قيمة أصولهما إلى ٨٥٠ مليار دولار ، كما اندمجت بورصتي لندن وفرانكفورت لإنشاء بورصة عملاقة قادرة على منافسة بورصة نيويورك وبورصات آسيا^(١) .

وبمقارنة الاندماج في السوق الأمريكي والسوق الأوربي بالسوق المصري نجد أن السوق المصرفي المصري لم يشهد فعلياً حالات اندماج تذكر ولكن من الأصح أن يطلق على الحالات القليلة التي تمت أنها حالات دمج وليس اندماج لأنها أما جاءت بقرارات سلطوية أو لعلاج حالات تعثر أو إفلاس أو لرؤية تنظيمية لسلطة عليا . ففي الحالة الأولى نتذكر حالة اندماج البنك العقاري المصري والبنك العقاري العربي وفي الحالة الثانية نتذكر حالة اندماج بنك الاعتماد والتجارة مع بنك مصر وفي الحالة الثالثة دمج بنوك للتنمية في المحافظات (١٥ بنك).

(١) البورصة المصرية ، العدد ٢١٩ يوليو ٢٠٠١ ص ١٠-١١ .

لتكوين كيانات علاقة ضرورية لمواجهة المنافسة العالمية .

ثالثاً : أهداف البحث :

تشمل أهداف الدراسة ما يلي :

١- تقديم الأبعاد الأساسية لعملية الاندماج من كالأثار الإيجابية والسلبية وأنواع الاندماجات .

٢- تحديد الصعوبات والمشاكل المالية والمحاسبية التي تواجه عملية الاندماج .

٣- استقصاء آراء الإدارة العليا فى مجموعتى الدراسة للوقوف على :

- أسباب تأييد عملية الاندماج .
- الأثار الإيجابية والسلبية لعملية الاندماج .
- الصعوبات والمشاكل التي تواجه عملية الاندماج .
- أثر الاندماج على الوفاء بمتطلبات لجنة بازل .

رابعاً : أسلوب الدراسة :

١- عينة الدراسة :

نظراً لأن قرار الاندماج من القرارات الاستراتيجية والوفاء بمتطلبات لجنة بازل من مهام أعلى المستويات الإدارية بالبنوك لذلك اقتصرت مفردات العينة على عدد ٤٠ مفردة من بنوك القطاع العام الأربعة وتم اختيار عدد ٤٠ مفردة من أكبر أربعة بنوك قطاع خاص ليصبح عدد مفردات العينة ٨٠ مفردة من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة السياسات والإدارة العليا بالبنوك الثمانية وتستحوذ البنوك

ولذلك يري الباحث أن القطاع المصرفي المصري لا بد أن يتحرك فى اتجاه تحقيق اندماجات متباينة سواء مع بنوك وطنية أو مع بنوك أجنبية أو مشتركة لمسايرة الاتجاه العالمي بهذا الخصوص والقدرة على خوض غمار المنافسة المصرفية وتقديم مستوى خدمة مصرفية يساعدها على البقاء فى دنيا الصراع والمنافسة والوفاء بمتطلبات لجنة بازل .

ثانياً : مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث فى نقص عدد الدراسات الميدانية الخاصة باستطلاع آراء المسؤولين بالجهاز المصرفي فى مصر بشأن عملية الاندماج والأثار المالية والمحاسبية وغيرها - السلبية منها والإيجابية - على الوفاء بمتطلبات لجنة بازل .

وإن كان الاندماج أحد أهم الوسائل لمواجهة المنافسة العالمية والارتقاء بمستوى الخدمة المصرفية بما يضمن البقاء والاستمرار فى السوق المصرفي وهذا ما استشعرته البنوك العالمية فى الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا مما أدى إلى زيادة موجات التضخم من سنة لأخرى إلا أننا فى المقابل نجد السوق المصرفي المصري حتى بعد مرحلة الانفتاح الاقتصادي بما فيه الانفتاح المصرفي والسماح بإنشاء البنوك الخاصة والمشاركة الأجنبية والوطنية لا يتجه نحو عملية الاندماج والمتأمل فى ذلك يجد إحجام من هذه البنوك نحو هذا الاتجاه العالمي الجديد

تتاول الصعوبات والمشاكل المحتملة ، والجزء الثالث تتاول أثر الاندماج على الوفاء بمتطلبات لجنة بازل .

٣- فروض الدراسة :

تغطي الفروض الأبعاد الثلاثة الرئيسية للدراسة وهذه الفروض هي :

الفرض الأول :

- لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء المسؤولين بمجموعتي الدراسة بشأن :
١. أسباب تأييد عملية الاندماج .
 ٢. الآثار الإيجابية لعملية الاندماج .
 ٣. الآثار السلبية لعملية الاندماج .

الفرض الثاني :

لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء المسؤولين بمجموعتي الدراسة بشأن المشاكل التي تواجه عملية الاندماج .

الفرض الثالث :

لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء المسؤولين بمجموعتي الدراسة بشأن أثر الاندماج على الوفاء بمتطلبات لجنة بازل .

٤- أساليب التحليل :

١- اختبار مان - ويتي (اختبار مجموع الرتب) :

وهو اختبار يعادل اختبار الفرق بين متوسطي عينيتين مستقلتين ويعتبر هو أنسب اختبار لامعلمي لأن نوع البيانات لدينا ترتيبية وتتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار في :

الدخلة في الدراسة (بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص) على ٩٠% من حجم الأعمال المصرفية في السوق المصرفي المصري .

٢- أسلوب جمع البيانات :

- البيانات المكتوبة ، والتي ساعدت الباحث في الخلفية النظرية للبحث والصعوبات والمشاكل التي تواجه عملية الاندماج وذلك من خلال الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث الأجنبية التي أتاحت للباحث والقليل من البحوث والدراسات العربية .

- البيانات الميدانية ، وكانت أداة البحث قائمة استقصاء موجهة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة السياسات والإدارة العليا بالبنوك للوقوف على رؤيتهم لموضوع الاندماج وأثاره والصعوبات المتوقعة وعلاقته سلباً وإيجاباً بالوفاء بمتطلبات لجنة بازل .

وبعد التصميم الأولي للقائمة قام الباحث بإجراء اختبار مبني لها بعد عرضها على مجموعة من المتخصصين وأعضاء لجنة السياسات بالبنوك ، وبعد التعديلات النهائية تم طرح الاستمارة وتجميعها وتم استبعاد عدد ١٤ منها لعدم استكمال بياناتها .

وقد قسمت الاستمارة إلى ثلاثة أجزاء للوفاء بمتطلبات أهداف البحث ، الجزء الأول تتاول أسباب تأييد عملية الاندماج والآثار المترتبة على عملية الاندماج والجزء الثاني

٢- اختبار كا^٢ :

ويستخدم هذا الاختبار فى اختبار استقلال عينتين مستقلتين والهدف من هذا الاختبار هو معرفة مدى استقلالية كل عينة عن الأخرى ، أى هل هاتين العينتين مسحوبتين من مجتمع واحد أم لا . وتتمثل خطوات هذا الاختبار فى الآتى :

أ- الفرض العدمى لا يوجد اختلاف فى توزيع المتغير فى المجتمعات المختلفة ، الفرض البديل يوجد اختلاف .

ب- يتم حساب أداة الاختبار

كا^٢ = $\frac{\text{القيمة المشاهدة للخلية} - \text{القيمة المتوقعة للخلية}}{\text{القيمة المتوقعة للخلية}}$

ج- تقارن أداة الاختبار بالقيمة المعنوية فإذا كانت أقل من ٥% نرفض الفرض العدمى أما إذا كان العكس نقبل الفرض العدمى والذى يقضى بتساوى آراء المسؤولين فى البنوك الخاصة والبنوك العامة .

د- تقارن أداة الاختبار بالقيمة المعنوية فإذا كانت أقل من ٥% نرفض الفرض العدمى أما إذا كان العكس نقبل الفرض العدمى والذى يقضى بتساوى آراء المسؤولين فى البنوك الخاصة والبنوك العامة .

أ- دمج مفردات العينتين المستقلتين معاً مع تمييز كل مشاهدة حسب العينة التى تنتمى إليها ، ثم يتم ترتيب مفردات العينة المدمجة تصاعدياً وتستبدل المفردات بهذه الرتب .

ب- نحصل على مجموع رتب العينة الأولى (١ر) ومجموع رتب العينة (٢ر) ، وعدد مفردات العينة الأولى (١ن) وعدد مفردات العينة الثانية (٢ن) .

ج- نظر لأن حجم العينة أكبر من ٢٠ مشاهدة فيتم استخدام مدخل العينات الكبيرة الذى يعتمد على التقارب الاعتدالى لتوزيع المتغير العشوائى (U) ، إذ أن توزيع المتغير العشوائى (U) يقترب من التوزيع المعتاد بمتوسط يساوى $\mu_U = \frac{1}{n_1 n_2} (n_1 n_2) = 2$ ، وتباين $\sigma_U^2 = [(n_1 - 1)(n_2 - 1) + 1] \div 12$ ، وتكون أداة الاختبار هى :

$$\frac{\mu_U - U}{\sigma_U} = U$$

د- تقارن أداة الاختبار بالقيمة المعنوية فإذا كانت أقل من ٥% نرفض الفرض العدمى أما إذا كان العكس نقبل الفرض العدمى والذى يقضى بتساوى آراء المسؤولين فى البنوك الخاصة والبنوك العامة .

- ١- الفرض العدمى : $\mu_1 = \mu_2$ أى لا يوجد فرق بين متوسطى العينتين .
- ٢- الفرض البديل : $\mu_1 \neq \mu_2$ أى يوجد فرق بين متوسطى العينتين .
- ٣- وتمثل أداة الاختبار فى حالة العينات الصغيرة أقل من ٥٠ مفردة :

$$t = \frac{\bar{X}_1 - \bar{X}_2}{\sqrt{\frac{s^2}{n_1} + \frac{s^2}{n_2}}} = \frac{\bar{X}_1 - \bar{X}_2}{\sqrt{s^2 \left(\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2} \right)}}$$

حيث : \bar{X}_1 متوسط العينة الأولى ، s^2 متوسط العينة الثانية ، n_1 حجم العينة الأولى ، n_2 حجم العينة الثانية ، \bar{X}_1 التباين التجميعى للعينتين وبحسب :

$$s^2 = \frac{n_1(\bar{X}_1 - \bar{X})^2 + n_2(\bar{X}_2 - \bar{X})^2}{n_1 + n_2 - 2}$$

- ٤- تقارن أداة الاختبار بالقيمة المعنوية فإذا كانت أقل من ٥% يرفض الفرض العدمى ويقبل الفرض البديل أما إذا كان العكس يقبل الفرض العدمى .

٣- اختبار كولموجروف سميرونوف :

يستخدم هذا الاختبار فى قياس الفروق بين عينتين عندما تكون البيانات لكلا المتغيرين ترتيبية أو أحدهما وتمثل خطوات هذا الاختبار فى الآتى :

- أ- إيجاد التكرارات المتجمعة لكل متغير .
- ب- حساب نسبة التكرارات المتجمعة لكل متغير بقسمة كل تكرار على مجموع التكرارات ، ثم إيجاد الفرق المطلق بين النسبتين .
- ج- تحديد أكبر فرق مطلق .
- د- إيجاد القيمة المحسوبة من المعادلة التالية :

$$Z = \text{أكبر فرق مطلق}$$

$$\frac{\text{عدد مفردات العينة الأولى} \times \text{عدد مفردات العينة الثانية}}{\text{عدد مفردات العينة الأولى} + \text{عدد مفردات العينة الثانية}}$$

- هـ- تقارن أداة الاختبار بالقيمة المعنوية فإذا كانت أقل من ٥% نرفض الفرض العدمى أما إذا كان العكس نقبل الفرض العدمى والذى يقضى بتمائل آراء المسؤولين فى البنوك الخاصة والبنوك العامة .

- ٤- اختبار الفرق بين متوسطى عينتين مستقلتين :

يستخدم هذا الاختبار فى المقارنة بين متوسطى عينتين لمعرفة هل هناك فرق بين المجتمعين المسحوب منها العينتين أم لا وتمثل خطوات هذا الاختبار فى :

المبحث السادس نتائج الدراسة الميدانية

يتضمن هذا المبحث عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية وفقاً لتسلسل الفروض وتحقيقاً لأهداف البحث على النحو التالي :

أولاً : أسباب تأييد عملية الاندماج (الفرض الأول - ١)

استخدم الباحث اختبار مان - ويتنى واختبار كولموجروف - سميرونوف كاختبارات لا معلمي تناسب طبيعة البيانات حيث تأخذ الشكل الترتيبي والأسمى . وكانت نتائج هذه الاختبارات كالتالى :

١- اختبار مان-ويتنى :

جدول رقم (٢)

ملخص نتائج اختبار مان ويتنى

لقياس مغنوية الفرق بين آراء مسؤولين البنوك العامة والبنوك الخاصة بشأن أسباب التأييد لعملية الاندماج

م	أسباب التأييد	مان-ويتنى U	P.Value
١	خفض تكاليف أداء العمليات المصرفية .	٥٢٤	٠,١٦٠
٢	تحسين أداء الإدارة .	٥٩٥	٠,٢٥٤
٣	توحيد ودمج موارد الوحدات المصرفية .	٦٢٠	٠,٢٩٣
٤	زيادة القيمة أو خلق المنفعة للكيان الجديد .	٦١٨	٠,٢٠٨
٥	دعم وظيفة البحوث والتطوير .	٤٥٣	٠,٠٠٨
٦	خفض تكاليف البحوث والتطوير .	٥٨٨	٠,٠٣٨٧
٧	تكمال المعلومات المصرفية .	٥٦٤	٠,١٩٢
٨	سهولة وتوحيد التفاعل مع الأسواق المالية المحلية والعالمية	٥٧٧	٠,١٨٣
٩	زيادة المنافع المحققة للمساهمين .	٥٨٠	٠,٣٥٧
١٠	زيادة المنافع المحققة للمودعين .	٤٤٤	٠,٠٤٧
١١	زيادة قيمة الأصول المعنوية .	٥٤٢	٠,٣٤٣
١٢	زيادة الحصة السوقية المصرفية .	٤١٦	٠,٠٠٩
١٣	القدرة على مواجهة التحديات المالية المصرفية والعالمية .	٤٥٣	٠,٠٠١
١٤	تقليل مخاطر الائتمان .	٦٠٤	٠,٩٢٥

م	أسباب التأييد	مان-ويتنى U	P.Value
١٥	إدخال الابتكارات المالية الجديدة للعمل المصرفي .	٥٥٦	٠,٨٠٤
١٦	الحد من أثر الأزمات المالية المحلية والعالمية .	٣٦٤	٠,٠٠٥
١٧	زيادة القيمة السوقية لحملة الأسهم .	٣٩٨	٠,٠٢٧
١٨	تقليل حالات الإفلاس أو التعثر .	٥٠٥	٠,٢٧٨
١٩	تحسين نسبة كفاية رأس المال .	٥٦٦	٠,٢
٢٠	زيادة الرافعة المالية .	٥٦٢	٠,٤٣٢
٢١	سهولة عملية الرقابة من قبل البنك المركزي .	٥٢٢	٠,٥٠٦
٢٢	تقليل الحركة وتقلات الأيداعات بين البنوك .	٣١٦	٠,٠٠٠
٢٣	استقرار العوائد مما يؤدي إلى استقرار السوق المصرفي .	٤٥٠	٠,٠٥٦
٢٤	سهولة تطبيق مواصفات الأيزو .	٣٣٣	٠,٠٠٠
٢٥	التوسع في استخدام الآلية المصرفية وتكنولوجيا المصارف	٤٨٧	٠,٠٠٧
٢٦	استقرار أسعار صرف العملات .	٥٧٤	٠,٩٨٠
٢٧	استقرار أسعار الفائدة .	٤٠٨	٠,٠٣٧
٢٨	القدرة على مواجهة المنافسة العالمية .	٢٣١	٠,٠٠٠
٢٩	خفض التكاليف الغير مباشرة .	٤٤٨	٠,٠٢٣
٣٠	خفض تكاليف المقاصة .	٥٤٠	٠,٦٥٧
٣١	خفض تكاليف الاتصالات والمراسلات .	٥٥٤	٠,٢٨٦
٣٢	خفض تكاليف العمليات الحسابية .	٤٩٦	٠,٥٣٣
٣٣	تفعيل سياسة توظيف الأموال .	٥٨٢	٠,٣٦٦
٣٤	خفض تكاليف الأجور والمرتببات .	٤٣٦	٠,٥٦٨

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية .

الملاحظ من الجدول السابق عدم وجود اختلاف معنوي بين آراء مجموعتي الدراسة حول ترتيب أسباب التأييد لكلا المجموعتين حيث أن غالبية الأسباب مستوى معنوياتها (P.Value) أكبر من ٥% (مستوى المعنوية) وبالتالي يقبل الفرض العدمي والذي يقضى بتماثل آراء المسؤولين بين مجموعتي الدراسة (البنوك العامة - البنوك الخاصة) حول أسباب تأييد الاندماج ، أى أنه لا توجد اختلافات معنوية بين آراء المسؤولين بالبنوك العامة والخاصة حول أسباب تأييدهم للاندماج المصرفي،

إلا أنه يوجد اختلاف معنوي بين آراء مجموعتي الدراسة حول الأسباب أرقام ٥، ٦، ١٠، ١٢، ١٣، ١٦، ١٧، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٢٩ وهي على الترتيب :

- دعم وظيفة البحوث والتطوير .
- خفض تكاليف البحوث والتطوير .
- زيادة المنافع المحققة للمودعين .
- زيادة الحصة السوقية المصرفية .
- القدرة على مواجهة التحديات المالية المصرفية والعالمية .
- الحد من أثر الأزمات المالية المحلية والعالمية .
- زيادة القيمة السوقية لحملة الأسهم .
- تقليل الحركة وتقلات الابداعات بين البنوك .
- سهولة تطبيق مواصفات الأيزو .
- التوسع في استخدام الآلية المصرفية وتكنولوجيا المصارف .
- استقرار أسعار الفائدة .
- القدرة على مواجهة المنافسة العالمية .
- خفض التكاليف الغير مباشرة .

٢- اختبار كولموجروف - سميرنوف :

جدول رقم (٣)

ملخص نتائج اختبار كولموجروف - سميرنوف

لقياس معنوية الفروق بين آراء مسؤولين البنوك العامة والبنوك الخاصة بشأن أسباب التأييد لعملية الاندماج

م	أسباب التأييد	Z	P.Value
١	خفض تكاليف أداء العمليات المصرفية .	١,٥٣٢	٠,٠١٨
٢	تحسين أداء الإدارة .	٠,٩٨٩	٠,٢٨٢
٣	توحيد ودمج موارد الوحدات المصرفية .	٠,٧٩٨	٠,٥٤٧
٤	زيادة القيمة أو خلق المنفعة للكيان الجديد .	٠,٩٠٠	٠,٣٩٣
٥	دعم وظيفة البحوث والتطوير .	٢,١٨٢	٠,٠٠٠
٦	خفض تكاليف البحوث والتطوير .	٠,٩٦٢	٠,٣١٣
٧	تكامل المعلومات المصرفية .	١,٤٨٣	٠,٠٢٥
٨	سهولة وتوحيد التفاعل مع الأسواق المالية المحلية والعالمية	٠,٩٥٢	٠,٣٢٥
٩	زيادة المنافع المحققة للمساهمين .	١,٠٥٤	٠,٢١٦
١٠	زيادة المنافع المحققة للمودعين .	١,٥٠٣	٠,٠٢٢
١١	زيادة قيمة الأصول المعنوية .	٠,٨٦٣	٠,٤٤٥

م	أسباب التأيد	Z	P.Value
١٢	زيادة الحصة السوقية للمصرفية .	١,٤١٤	٠,٠٣٧
١٣	القدرة على مواجهة التحديات المالية المصرفية والعالمية .	١,٧٤٦	٠,٠٠٤
١٤	تقليل مخاطر الائتمان .	١,٠١١	٠,٢٨٥
١٥	إدخال الابتكارات المالية الجديدة للعمل المصرفي .	٠,٦٢٩	٠,٨٢٤
١٦	الحد من أثر الأزمات المالية المحلية والعالمية .	١,٣٩٩	٠,٠٤
١٧	زيادة القيمة السوقية لحملة الأسهم .	٢,٣٠١	٠,٠٠٠
١٨	تقليل حالات الإفلاس أو التعثر .	٠,٧٠٥	٠,٧٠٣
١٩	تحسين نسبة كفاية رأس المال .	١,٣٤٥	٠,٠٥٤
٢٠	زيادة الرافعة المالية .	١,١٧٠	٠,١٢٩
٢١	سهولة عملية الرقابة من قبل البنك المركزي .	١,٢١٥	٠,١٠٥
٢٢	تقليل الحركة وتقلات الإيداعات بين البنوك .	٢,١٩٥	٠,٠٠٠
٢٣	استقرار العوائد مما يؤدي إلى استقرار السوق المصرفي .	١,٥٥٨	٠,٠١٦
٢٤	سهولة تطبيق مواصفات الأيزو .	١,٨٩٢	٠,٠٠٢
٢٥	التوسع في استخدام الآلية المصرفية وتكنولوجيا المصارف	١,٤٣٠	٠,٠٣٤
٢٦	استقرار أسعار صرف العملات .	٠,٧٧٢	٠,٥٩١
٢٧	استقرار أسعار الفائدة .	١,٣١٥	٠,٠٦٣
٢٨	القدرة على مواجهة المنافسة العالمية .	٢,٢٠٠	٠,٠٠٠
٢٩	خفض التكاليف الغير مباشرة .	١,١٤١	٠,٠٣٧
٣٠	خفض تكاليف المقاصة .	٠,٩١٥	٠,٣٧٣
٣١	خفض تكاليف الاتصالات والمراسلات .	١,١٧٩	٠,١٢٤
٣٢	خفض تكاليف العمليات الحسابية .	١,٣١٤	٠,٠٦٣
٣٣	تفعيل سياسة توظيف الأموال .	٠,٧٥٢	٠,٦٢٤
٣٤	خفض تكاليف الأجور والمرتبات .	١,٢٦٨	٠,٠٨٠

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية .

الملاحظ من الجدول السابق عدم وجود اختلاف معنوي بين آراء مجموعتي الدراسة حول أسباب التأيد لكلا المجموعتين ، حيث أن غالبية الأسباب مستوى معنوياتها (P.Value) أكبر من ٥% (مستوى المعنوية) وبالتالي يقبل الفرض العدمي الذي يقضى بتماثل آراء المسؤولين بين مجموعتي

لدراسة (البنوك العامة - البنوك الخاصة) حول أسباب تأييد الاندماج ، أى أنه لا توجد اختلافات معنوية بين آراء المسؤولين بالبنوك العامة والخاصة حول أسباب تأييدهم للاندماج المصرفى ، إلا أنه توجد بعض نقاط الاختلاف بينهما فى الأسباب أرقام ١ ، ٥ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ وهى على الترتيب :

- خفض تكاليف أداء العمليات المصرفية .
- زيادة المنافع المحققة للمودعين .
- زيادة الحصّة السوقية المصرفية .
- القدرة على مواجهة التحديات المالية المصرفية والعالمية .
- الحد من أثر الأزمات المالية المحلية والعالمية .
- زيادة للقيمة السوقية لحملة الأسهم .
- تقليل الحركة وتقلات الابداعات بين البنوك .
- استقرار العوائد مما يؤدى إلى استقرار السوق المصرفى .
- سهولة تطبيق مواصفات الأيزو .
- التوسع فى استخدام الآلية المصرفية وتكنولوجيا المصارف .
- القدرة على مواجهة المنافسة العالمية .
- خفض التكاليف الغير مباشرة .

ويرى الباحث من خلال تأمل النتائج النهائية وجود اتفاق بين نتائج الأسلوبين فى ثمانية عشر من أسباب التأييد بين المجموعتين هما أرقام (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤) ويدل ذلك على اتساق النتائج رغم اختلاف أسلوب التحليل . وهو الأمر الذى يؤكد على تعدد أسباب التأييد لعملية الاندماج من قبل المسؤولين بمجموعتى الدراسة .

ثانياً : الآثار الإيجابية لعملية الاندماج (الفرض الأول - ٢) :

وباستخدام نفس الاختبارات السابقة ولنفس الأسباب للتعرف على أهم الآثار الإيجابية المترتبة على عملية الاندماج بين البنوك موضع الدراسة أوضحت نتائج الاختبارات ما يلى:

١- اختبار مان ويتنو :

وباستخدام اختبار مان ويتنى لقياس معنوية الفروق بين متوسطات آراء مجموعتى الدراسة حول الآثار الإيجابية المترتبة على الاندماج بين البنوك كانت النتائج الموضحة بالجدول التالى :

جدول رقم (٤)

ملخص نتائج اختبار مان ويتنى

لقياس معنوية الفروق بين آراء مسؤولين البنوك العامة والبنوك الخاصة
بشأن الآثار الإيجابية المتوقعة لصلية الاندماج

م	الآثار الإيجابية	مان-ويتنى U	P.Value
١	خفض تكاليف أداء العمليات المصرفية .	٦٨٣	٠,٣١٨
٢	تحسين أداء الإدارة .	٦٤٤	٠,١٥٣
٣	توحيد ودمج موارد الوحدات المصرفية .	٤١٥	٠,٠٠٠
٤	زيادة القيمة أو خلق المنفعة للكيان الجديد .	٥١٠	٠,٠٢٩
٥	دعم وظيفة البحوث والتطوير .	٦٨٥	٠,٣١٥
٦	خفض تكاليف البحوث والتطوير .	٤١٧	٠,٠٠٠
٧	تكامل المعلومات المصرفية .	٦٢٦	٠,٠٩٥
٨	سهولة وتوحيد التفاعل مع الأسواق المالية المحلية والعالمية	٥٢٢	٠,٠٠٧
٩	زيادة المنافع المحققة للمساهمين .	٧٢٠	٠,٥٤٠
١٠	زيادة المنافع المحققة للمودعين .	٧٤٢	٠,٦٨٧
١١	زيادة قيمة الأصول المعنوية .	٥٩٣	٠,٠٤٦
١٢	زيادة الحصة السوقية المصرفية .	٦٣١	٠,٠٥٩
١٣	القدرة على مواجهة التحديات المالية المصرفية والعالمية .	٥١٧	٠,٠٠٦
١٤	تقليل مخاطر الائتمان .	٦٨٩	٠,٣٣٨
١٥	إدخال الابتكارات المالية الجديدة للعمل المصرفي .	٦٧٣	٠,٢٥٦
١٦	الحد من أثر الأزمات المالية المحلية والعالمية .	٤٠١	٠,٠٠٠
١٧	زيادة القيمة السوقية لحملة الأسهم .	٧٣٩	٠,٦٥٨
١٨	تقليل حالات الإفلاس أو التعثر .	٦٩٤	٠,٣٤٠
١٩	تحسين نسبة كفاية رأس المال .	٧٧٤	٠,٩٤١
٢٠	زيادة الرافعة المالية .	٧١٣	٠,٤٥٧
٢١	سهولة عملية الرقابة من قبل البنك المركزي .	٦٣٨	٠,١٤٤
٢٢	تقليل الحركة وتقلات الایداعات بين البنوك .	٦٠٧	٠,٠٧
٢٣	استقرار العوائد مما يؤدي إلى استقرار السوق المصرفي .	٦٤٤	٠,١٤٦

م	الآثار الإيجابية	مان-ويتشي U	P.Value
٢٤	سهولة تطبيق مواصفات الأيزو .	٦٨٢	٠,٣١٨
٢٥	التوسع في استخدام الآلية المصرفية وتكنولوجيا المصارف	٧٥٠	٠,٧٥
٢٦	استقرار أسعار صرف العملات .	٧٢١	٠,٥٤٩
٢٧	استقرار أسعار الفائدة .	٦٣٤	٠,٠٩٣
٢٨	القدرة على مواجهة المنافسة العالمية .	٥٩٤	٠,٠٣٢
٢٩	خفض التكاليف الغير مباشرة .	٦٦٠	٠,٢٢٢
٣٠	خفض تكاليف المقاصة .	٧٣٧	٠,٦٤٧
٣١	خفض تكاليف الاتصالات والمراسلات .	٦٩١	٠,٣٤٣
٣٢	خفض تكاليف العمليات الحسابية .	٤٦٨	٠,٠٠١
٣٣	تفعيل سياسة توظيف الأموال .	٦٤١	٠,١٤٣
٣٤	خفض تكاليف الأجور والمرتببات .	٥٧٥	٠,٠٣٤

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية .

الملاحظ من الجدول السابق عدم وجود اختلاف معنوي بين آراء مجموعتي الدراسة حول الآثار الإيجابية لكلا المجموعتين حيث أن غالبية الآثار مستوى معنوياتها (P.Value) أكبر من ٥% (مستوى المعنوية) وبالتالي يقبل الفرض العدمي الذي يقضى بتماثل آراء المسؤولين بين مجموعتي الدراسة (البنوك العامة - البنوك الخاصة) حول الآثار الإيجابية للاندماج ، أي أنه لا توجد اختلافات معنوية بين آراء المسؤولين بالبنوك العامة والخاصة حول الآثار الإيجابية للاندماج المصرفي ، إلا أن هناك بعض نقاط الاختلاف بينهما في الآثار أرقام ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٤ وهي على الترتيب :

- توحيد ودمج موارد الوحدات المصرفية .
- زيادة القيمة أو خلق المنفعة للكيان الجديد .
- خفض تكاليف البحوث والتطوير .
- سهولة وتوحيد التفاعل مع الأسواق المالية والمحلية والعالمية .
- زيادة قيمة الأصول المعنوية .
- القدرة على مواجهة التحديات المالية المصرفية والعالمية .
- الحد من أثر الأزمات المالية المحلية والعالمية .
- القدرة على مواجهة المنافسة العالمية .
- خفض تكاليف العمليات الحسابية .
- خفض تكاليف الأجور والمرتببات .

٢- استخدام اختبار كولموجروف - سميرنوف :

جدول رقم (٥)

ملخص نتائج اختبار كولموجروف - سميرنوف

لقياس معنوية الفروق بين آراء مسؤولين البنوك العامة والبنوك الخاصة

بشأن الآثار الإيجابية لعملية الاندماج

م	الآثار الإيجابية	Z	P.Value
١	خفض تكاليف أداء العمليات المصرفية .	٠,٧٥٥	٠,٦١٩
٢	تحسين أداء الإدارة .	٠,٧٧٨	٠,٥٨١
٣	توحيد ودمج موارد الوحدات المصرفية .	٢,١٠٢	٠,٠٠٠
٤	زيادة القيمة أو خلق المنفعة للكيان الجديد .	١,٦٢٠	٠,٠١٠
٥	دعم وظيفة البحوث والتطوير .	٠,٨١٢	٠,٥٢٥
٦	خفض تكاليف البحوث والتطوير .	١,٧٢١	٠,٠٠٥
٧	تكامل المعلومات المصرفية .	١,١٤٥	٠,١٤٥
٨	سهولة وتوحيد التفاعل مع الأسواق المالية المحلية والعالمية	١,٠٨٨	٠,١٨٧
٩	زيادة المنافع المحققة للمساهمين .	٠,٨٧٧	٠,٤٢٥
١٠	زيادة المنافع المحققة للمودعين .	٠,٦٦٧	٠,٧٦٦
١١	زيادة قيمة الأصول المعنوية .	٠,٩٨٨	٠,٢٨٣
١٢	زيادة الحصة السوقية المصرفية .	٠,٨٣٥	٠,٤٨٩
١٣	القدرة على مواجهة التحديات المالية المصرفية والعالمية .	١,٠٧٧	٠,١٩٧
١٤	تقليل مخاطر الائتمان .	٠,٤٢٢	٠,٩٩٤
١٥	إدخال الابتكارات المالية الجديدة للعمل المصرفي .	٠,٤٦٧	٠,٩٨١
١٦	الحد من أثر الأزمات المالية المحلية والعالمية .	١,٦٥٨	٠,٠٠٨
١٧	زيادة القيمة السوقية لحملة الأسهم .	٠,٧٦٦	٠,٦٠٠
١٨	تقليل حالات الإفلاس أو التعثر .	٠,٩١٢	٠,٣٧٧
١٩	تحسين نسبة كفاية رأس المال .	٠,٠٣٤	١,٠٠٠
٢٠	زيادة الرافعة المالية .	٠,٥١٠	٠,٩٥٧
٢١	سهولة عملية الرقابة من قبل البنك المركزي .	٠,٨٢٠	٠,٥١١
٢٢	تقليل الحركة وتقلبات الإيداعات بين البنوك .	٠,٩٢٣	٠,٣٦٢
٢٣	استقرار العوائد مما يؤدي إلى استقرار السوق المصرفي .	١,١٩٩	٠,١١٣
٢٤	سهولة تطبيق مواصفات الأيزو .	٠,٩٤٣	٠,٣٣٦

م	الأثار الإيجابية	Z	P.Value
٢٥	التوسع في استخدام الآلية المصرفية وتكنولوجيا المصارف	٠,٦٥٥	٠,٧٨٤
٢٦	استقرار أسعار صرف العملات .	٠,٨٨٩	٠,٤٠٨
٢٧	استقرار أسعار الفائدة .	٠,٨٨٩	٠,٤٠٨
٢٨	القدرة على مواجهة المنافسة العالمية .	١,٠٥٧	٠,٢١٤
٢٩	خفض التكاليف الغير مباشرة .	١,٢٩٩	٠,٠٦٨
٣٠	خفض تكاليف المقاصة .	١,٢٦٨	٠,٠٨٠
٣١	خفض تكاليف الاتصالات والمراسلات .	٠,٩٢٣	٠,٣٦٣
٣٢	خفض تكاليف العمليات الحسابية .	١,٧٧٧	٠,٠٠٤
٣٣	تفعيل سياسة توظيف الأموال .	١,٠٠٠	٠,٢٧٠
٣٤	خفض تكاليف الأجور والمرتببات .	١,٨٨٩	٠,٠٠٢

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية .

الملاحظ من الجدول السابق عدم وجود اختلاف معنوي بين آراء مجموعتي الدراسة حول ترتيب الأثار الإيجابية لكلا المجموعتين حيث أن غالبية الأثار مستوى معنوياتها (P.Value) أكبر من ٥% (مستوى المعنوية) وبالتالي يقبل الفرض العدمي الذي يقضى بتماثل آراء المسؤولين بين مجموعتي الدراسة (البنوك العامة - البنوك الخاصة) حول الأثار الإيجابية لعملية الاندماج ، أى أنه لا توجد اختلافات معنوية بين آراء المسؤولين بالبنوك العامة والخاصة حول الأثار الإيجابية للاندماج المصرفي ، إلا أنه هناك بعض نقاط الاختلاف بينهما فى الأثار أرقام ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٦ ، ٣٢ ، ٣٤ وهى على الترتيب :

- توحيد ودمج موارد الوحدات المصرفية .
- زيادة القيمة أو خلق المنفعة للكيان الجديد .
- خفض تكاليف البحوث والتطوير .
- الحد من أثر الأزمات المالية المحلية والعالمية .
- خفض تكاليف العمليات الحسابية .
- خفض تكاليف الأجور والمرتببات .

وهذا يؤكد صحة النتائج المستخلصة باستخدام اختبار مان ويتنى .

ويرى الباحث من خلال تأمل النتائج النهائية وجود اتفاق بين نتائج الأسلوبين فى أربع وعشرين من الأثار الإيجابية للاندماج وهى ١، ٢، ٥، ٧، ٩، ١٠، ١٢، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، وهذا دليل على اتفاق مجموعتي الدراسة فى رأى حول تحقيق الاندماج للعديد من الأثار الإيجابية ، ولعل ذلك يتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة فى هذا الصدد والتي ركزت على الأثار الإيجابية للاندماج [(De Long,2001), (Evanoff & Evren, 2002), (Amihud & others, 2002), (Vennet, 2002),(Penas & Unal, 2003)] .

ثالثاً : الآثار السلبية لعملية الاندماج (الفرض الأول - ٣) :

١- اختبار مان ويتنو :

جدول رقم (٦)

ملخص نتائج لختبار مان - ويتنى

لقياس معنوية الفروق بين آراء مسؤولين البنوك العامة والبنوك الخاصة بشأن الآثار السلبية المتوقعة لعملية الاندماج

م	الآثار السلبية	مان-ويتنى U	P.Value
١	زيادة الأعباء الضريبية على الكيان الجديد .	٢٩٤	٠,٠٥٦
٢	ضعف عملية المنافسة .	٢٣٨	٠,٠٠٣
٣	خلق قوة احتكارية جديدة .	٢٦٨	٠,٣١٥
٤	تزايد عملية التواطؤ للحصول على أرباح .	٣٢٨	٠,١٠١
٥	الإضرار بمصالح العملاء .	٢٩٨	٠,٠٣٠
٦	إهمال وظيفة البحوث والتطوير .	٣٥٨	٠,٣١٩
٧	الاستغناء عن شريحة من العاملين .	٣٧٦	٠,٣٥٥
٨	تحزب العاملين وظهور الصراعات .	٣٤٢	٠,١٥٣
٩	الانصراف لعلاج آثار الاندماج على حساب الأداء .	٢٣٨	٠,٠٠٣

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية .

الملاحظ من الجدول السابق عدم وجود اختلاف معنوي بين آراء مجموعتي الدراسة حول ترتيب الآثار السلبية لكلا المجموعتين حيث أن غالبية الآثار مستوى معنوياتها (P.Value) أكبر من ٥% (مستوى المعنوية) وبالتالي يقبل للفرض العدمي الذي يقضى بتماثل آراء المسؤولين بين مجموعتي الدراسة (البنوك العامة - البنوك الخاصة) حول الآثار السلبية لعملية الاندماج ، أي أنه لا توجد اختلافات معنوية بين آراء المسؤولين بالبنوك العامة والخاصة حول الآثار السلبية للاندمج المصرفي ، إلا أن هناك بعض نقاط الاختلاف بينهما في الآثار أرقام : ٢ ، ٥ ، ٩ ، والمتمثلة في :

- ضعف عملية المنافسة .
- الإضرار بمصالح العملاء .
- الانصراف لعلاج آثار الاندماج على حساب الأداء .

٣- استخدام اختبار كولمجروف - سميرنوف :

جدول رقم (٧)

ملخص نتائج لختبار كولمجروف - سميرنوف

لقياس معنوية الفروق بين آراء مسؤولين البنوك العاملة والبنوك الخاصة

بشأن الآثار السلبية المتوقعة لعلية الاندماج

م	الآثار السلبية	Z	P.Value
١	زيادة الأعباء الضريبية على الكيان الجديد .	١,٠٦٦	٠,٢٠٥
٢	ضعف عملية المنافسة .	١,٨٩٧	٠,٠٠١
٣	خلق قوة احتكارية جديدة .	١,٠٥٤	٠,٢١٦
٤	تزايد عملية التواطؤ للحصول على أرباح .	١,٢٦٥	٠,٠٨٢
٥	الإضرار بمصالح العملاء .	٢,٠٠٣	٠,٠٠١
٦	إهمال وظيفة البحوث والتطوير .	٠,٩٤٩	٠,٣٢٩
٧	الاستغناء عن شريحة من العاملين .	٠,٨٤٣	٠,٤٧٦
٨	تحزب العاملين وظهور الصراعات .	٠,٨٤٣	٠,٤٨٦
٩	الانصراف لعلاج آثار الاندماج على حساب الأداء .	١,٦٨٧	٠,٠٠٧

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية .

الملاحظ من الجدول السابق عدم وجود اختلاف معنوي بين آراء مجموعتي الدراسة حول ترتيب الآثار السلبية لكلا المجموعتين حيث أن غالبية الآثار مستوى معنوياتها (P.Value) أكبر من ٥% (مستوى المعنوية) وبالتالي يقبل الفرض العدمي الذي يقضى بتماثل آراء المسؤولين بين مجموعتي الدراسة (البنوك العامة - البنوك الخاصة) حول الآثار السلبية لعملية الاندماج ، أي أنه لا توجد اختلافات معنوية بين آراء المسؤولين بالبنوك العامة والخاصة حول الآثار السلبية للاندمج المصرفي ، إلا أن هناك بعض نقاط الاختلاف بينهما في الآثار أرقام : ٢ ، ٥ ، ٩ ، والمتمثلة في :

- ضعف عملية المنافسة .
- الإضرار بمصالح العملاء .
- الانصراف لعلاج آثار الاندماج على حساب الأداء .

وهذا يؤكد صحة النتائج المستخلصة باستخدام اختبار مان ويتي حيث اتضح اتفاق نتائج الأسلوبين حول الآثار السلبية المترتبة على الاندماج والمتمثلة في :

- زيادة الأعباء الضريبية على الكيان الجديد .

- خلق قوة احتكارية جديدة .
- تزايد عملية التواطؤ للحصول على أرباح .
- إهمال وظيفة البحوث والتطوير .
- الاستغناء عن شريحة من العاملين .
- تحزب العاملين وظهور الصراعات .

ولعل ذلك يتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة في هذا الصدد والتي ركزت على الآثار

السلبية للاندماج مثل :

[(Schenk, 2000), (Basu & others, 2004), (Rowley & Clifford, 1999), (Tripe, 1999), Wang, 2003]] .

وبناء على الاختبارات السابقة للفروق بين آراء المسؤولين لمجموعتى الدراسة (البنوك العامة - البنوك الخاصة) نخلص إلى عدم وجود اختلاف معنوى بين آراء المجموعتين وإن أظهرت النتائج بعض نقاط الاختلاف بينهما بشأن الآثار السلبية لعملية الاندماج ، الأمر الذى يقضى بقبول الفرض العدمى الأول ورفض الفرض البديل الذى يشير إلى وجود اختلاف معنوى بين آراء المسؤولين لمجموعتى الدراسة حول الآثار السلبية المترتبة على الاندماج .

وتلخيصاً للنتائج السابقة بشأن آراء المسؤولين بمجموعتى الدراسة حول الأسباب المؤدية للاندماج والآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عليه اتضح قبول الفرض الأول من فروض الدراسة ، وبناء عليه لا توجد اختلافات معنوية بين آراء المسؤولين بمجموعتى الدراسة بشأن :

٥- أسباب تأييد عملية الاندماج .

٦- الآثار الإيجابية لعملية الاندماج .

٧- الآثار السلبية لعملية الاندماج .

رابعاً : المشاكل التى تواجه عملية الاندماج (الفرض الثانى) :

لاختبار الفرض الثانى الذى ينص على عدم وجود اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين فى البنوك العامة والبنوك الخاصة (مجموعتى الدراسة) بشأن المشاكل التى تواجه عملية الاندماج ، قام الباحث بإجراء اختبار كا^٢ وكانت النتائج كالتالى :

جدول رقم (٨)

ملخص نتائج اختبار كا^٢

لقياس معنوية الفروق بين آراء مسؤولين البنوك العامة والبنوك الخاصة
بشأن المشاكل المتوقعة لعملية الاندماج

P.Value	كا ^٢	المشاكل
٠,٠٠٦	١٠,٢٤١	المشاكل المتعلقة بالجوانب المالية والمحاسبية .
٠,٠٠٩	٩,٤٥٠	المشاكل المتعلقة بالعنصر البشرى .
٠,٠٠٩	٩,٣٥٤	المشاكل المتعلقة بالجوانب القانونية والتنظيمية .

المصدر : نتائج التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة الميدانية .

الملاحظ من الجدول السابق وجود اختلاف معنوى بين آراء المسؤولين حول المشاكل المتوقعة نتيجة عملية الاندماج فى الجوانب المالية والمحاسبية وجوانب العنصر البشرى والجوانب القانونية والتنظيمية والتي من المتوقع أن تواجهها عملية الاندماج لكلا المجموعتين حيث أن مستوى معنوياتها (P.Value) أقل من ٥% .

وبناء على ذلك نخلص إلى وجود اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية بين آراء مجموعتى الدراسة (البنوك العامة - البنوك الخاصة) بشأن الصعوبات المتوقعة لعملية الاندماج ، ومن ثم نرفض الفرض الثانى من فروض الدراسة ، وتتسق هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التى تناولت المشاكل التى واجهت الاندماجات ومن أمثلة هذه الدراسات :

[(Rowley & Clifford, 1999), (Block, 1997), (Crespi & others, 2003), (De Long & De Young, 2003)].

وقام الباحث بحصر المشاكل التى تواجه عملية الاندماج من خلال تفرغ الجزء الخاص بذلك

فى قائمة الاستقصاء والموضحة بالجدول رقم (٩)

جدول رقم (٩)
المشاكل التي تواجه عملية الاندماج

المشاكل المتعلقة بالجو قب التنظيمية و القانونية	المشاكل المتعلقة بالجوق قب البشرية	المشاكل المتعلقة بالجوق قب المالية والمحاسبية
<ul style="list-style-type: none"> ١- المشاكل القانونية للبنك المدمج . ٢- تغيير صفة ممثل البنك القانوني أمام القضاء . ٣- مشاكل تغيير المسجلات والمستندات والمطبوعات . ٤- مشاكل خاصة بالتعامل القانوني مع الجهات الضريبية . ٥- الاندماج بالمشاكل القانونية للناجحة عن الاندماج وإهمال تقييم الأداء . ٦- اختلاف الدورة المحاسبية . ٧- تغليب المركزية على اللامركزية . ٨- غياب المرونة في التعارض مع المصلاه المتضربن . ٩- طول إجراءات التفاوض . ١٠- مشاكل إعادة التنظيم . 	<ul style="list-style-type: none"> ١- الاستغناء عن جزء من المنصر البشري . ٢- اختلاف نظم الحوافز والمكافآت . ٣- الصراعات بين العاملين . ٤- تقليص عدد مديري العموم . ٥- إعادة ترتيب أقسام الموظفين وما يترتب على ذلك من تغيير المواقف . ٦- سيطرة العاملين بالبنك القوى على العاملين بالبنك الأقل قوة . ٧- تحزب العاملين . ٨- الرسوب الوظيفي . ٩- اختلاف الثقافات . ١٠- مقاومة التغيير . ١١- صعوبة تكيف العاملين مع الإدارة الجديدة . ١٢- إهمال عملية التكريب وتنمية العاملين . 	<ul style="list-style-type: none"> ١- اختلاف السياسات المصرفية . ٢- اختلاف المعالجة المحاسبية لبعض عناصر الأصول والخصوم . ٣- زيادة معدلات الضرب . ٤- اختلاف أسس تقييم الأصول والائتمات . ٥- اختلاف قواعد العمل المصرفي . ٦- معالجة التكاليف الناتجة عن الاندماج . ٧- اختلاف طرق معالجة الديون المتعثرة . ٨- اختلاف أسعار الفائدة للمدينة والدائنة . ٩- صعوبة تقييم بعض الأصول أو الخصوم . ١٠- تحقيق أرباح احتكارية .

لمصدر : إعادة الباحث من وقع قوائم الاستقصاء .

خامساً : أثر الاندماج على الوفاء بمتطلبات لجنة بازل (الفرض الثالث) :

لاختبار الفرض الثالث الذى ينص على عدم وجود اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين فى البنوك العامة والبنوك الخاصة (مجموعتى الدراسة) بشأن أثر الاندماج على الوفاء بمتطلبات لجنة بازل ، وباستخدام اختبار الفرق بين متوسطين لعينتين مستقلتين كانت نتائج التشغيل كما يلى :

جدول رقم (١٠)

نتائج الفرق بين آراء مجموعتى الدراسة حول
أثر الاندماج فى الوفاء بمتطلبات لجنة بازل

مجموعتى الدراسة	عدد المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري للمتوسط
العينة الأولى (بنوك القطاع العام)	٣٤	١٥٨,٤١	١٥,٢٢	٢,٦١
العينة الثانية (بنوك القطاع الخاص)	٣٤	١٥٧,٨٨	١٣,٧٦	٢,٣٦
أداة الاختبار (ت)	٠,١٥٠	مستوى المعنوية	٠,٨٨١	

المصدر : نتائج التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة .

يلاحظ من الجدول السابق عدم وجود اختلاف معنوى بين آراء عينتى الدراسة حول أثر الاندماج على الوفاء بمتطلبات بازل حيث أن مستوى المعنوية أكبر من ٥% وبالتالي يقبل الفرض العدمى ويرفض الفرض البديل ، ويوضح الجدول رقم (١١) أهم الآثار الإيجابية للاندماج والمؤثرة على قدرة البنوك على الوفاء بمتطلبات لجنة بازل :

جدول رقم (١١)

الآثار الإيجابية للاندماج المؤثرة على الوفاء بمتطلبات لجنة بازل

المسلسل	الأثر	النسبة
١	تقليل المخاطر المختلفة	١٦
٢	تحسين ملاءمة رأس المال	١٤
٣	مواجهة التحديات المصرفية العالمية .	١٢
٤	تفعيل عملية الرقابة الداخلية والخارجية .	١١
٥	مواجهة المنافسة المصرفية العالمية .	٩
٦	تفعيل سياسات توظيف الأموال .	٨
٧	إدخال الابتكارات والأدوات المالية .	٦
٨	القدرة على التفاعل مع الأسواق المالية المحلية والعالمية .	٥
٩	الحد من أثر الأزمات المالية المحلية والعالمية .	٤
١٠	عوامل أخرى متنوعة .	١٥
	المجموع	١٠٠

المصدر : نتائج تقرير السؤال الخاص بآثار الاندماج على الوفاء بمتطلبات لجنة بازل من واقع الاستقصاء .

وبالنظر إلى الجدول رقم (١١) يتضح أن ما أسفرت عنه النتائج من اتفاق عينتى الدراسة على مجموعة الآثار الإيجابية ذات التأثير القوى على قدرة البنوك على الوفاء بمتطلبات لجنة بازل فى ظل الاندماج هى امتداد طبيعى للهدف التى تسعى الاتفاقية إلى تحقيقه لخلق استتقرار للنظام المصرفى وتقليل المخاطر وتحقيق المنافسة العادلة^(١).

وبإجراء تحليل السؤال الخاص بتفسير دور الآثار الإيجابية المترتبة على الاندماج فى زيادة قدرة البنوك بعد الاندماج على الوفاء بمتطلبات لجنة بازل اتضح للباحث :

١- أن بنوك القطاع العام المصرى التجارية وكذلك نظيرتها الخاصة لن يكون من السهل عليها - بدون اندماج - تحسين أو تصويب أوضاعها بما يحقق لها الوفاء بمتطلبات لجنة بازل .

٢- أن زيادة رأس مال هذه البنوك وتغيير هيكل الموجودات بها يصعب تحقيقه بوضع منفرد ويحتاج إلى تكاتف اندماجى بين هذه البنوك .

٣- أن تحقيق الاندماج بين البنوك التجارية يجعلها أقرب لاستيفاء شروط كفاية رأس المال مما يدعم ثقة المودعين بها عكس الحال لو ظلت تلك الكيانات صغيرة ومنفردة غير قادرة على إعادة هيكله رأس مالها وهيكل موجوداتها فهى دعوة ضمنية لهروب المودعين إلى غيرها من البنوك المستوفاة .

٤- أن دمج البنوك يساعد على تنفيذ تعليمات البنك المركزى التى وضعها من أجل تمهيد الطريق للوفاء بمتطلبات لجنة بازل باعتباره المسيطر على الجهاز المصرفى المصرى ، وتهدف هذه التعليمات إلى مباشرة مدى سلامة أداء البنوك وفق نسق موجود وتوفير قاعدة بيانات تعكس أداء البنوك المختلفة وتوفير واستيفاء هذه البيانات بصفة دورية كل ثلاثة شهور اعتباراً من يناير ٢٠٠٢^(٢).

وفى ختام هذه الدراسة يتضح أن عينتى الدراسة أجمعت على الآثار الإيجابية للاندماج وأثر ذلك على قدرة البنوك المصرية على الوفاء بمتطلبات لجنة بازل الأمر الذى يدل دلالة قاطعة على وعى هذه القيادات وإدراكها لأهمية الاندماج المصرفى كخيار استراتيجى للبقاء فى عالم المنافسة المصرفية العالمية .

(١) د. ناصر موسى ، البنك المركزى المصرى ، المعهد المصرفى المصرى ، تأهيل البنوك وفقاً لمقررات بازل ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٠ .
(٢) أبو الوفا فهمى شلتن ، حول الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال ، بنك مصر ، المنشرة الشهرية ، العدد الأول والثانى ، ٢٠٠١ ، ص ١٩-١٢٠ .

التوصيات

١- يجب أن تتم عملية الاندماج بناء على دراسة جدوى من خلال استراتيجية متكاملة تغطي الجوانب المالية والمحاسبية والتنظيمية والبشرية والقانونية للتحديد المسبق للنتائج المتوقعة والصعوبات المحتملة .

٢- استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن الاندماج مع إمكانية إدخال تعديل عليها بما يحقق عدالة تقييم أصول والتزامات الشركة الدامجة والشركة المدمجة باستخدام أساس واحد تحقيقاً للتجانس .

٣- تهيئة العاملين نفسياً لعملية الاندماج لخلق فناعة وتوليد دعم لضمان تأييدهم ومشاركتهم بفاعلية في مواجهة الصعوبات التي تواجه عملية الاندماج وبث الاطمئنان الوظيفي فيهم .

٤- لا يجب أن يكون الاندماج مجرد توجه بل هو وسيلة لتحسين أداء الوحدات المصرفية للوفاء بمتطلبات لجنة بازل والقدرة على استيعاب ومعايشة التحولات والتحديات المصرفية العالمية .

٥- لا يجب الانصراف إلى تقييم نتائج عملية الاندماج على حساب تحسين الأداء المصرفي حيث أن ذلك يؤدي إلى الانصراف لحل المشاكل وتناسى عملية تطوير وتحسين الأداء .

٦- التحديد الواضح للتكاليف المباشرة وغير المباشرة لعملية الاندماج ، وكذلك التكاليف المرتبطة وغير المرتبطة وكذلك التكاليف الحالية والمستقبلية لعملية الاندماج كالاستغناء عن جزء من العمالة أو وقف بعض الخدمات أو الأنشطة ، حتى يسهل معالجتها محاسبياً دون خلاف .

٧- تعديل المادة ٤١ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والتي تنص على "لا يجوز لأي بنك الاندماج في بنك آخر إلا بترخيص سابق من إدارة البنك المركزي بعد استيفاء الشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من هذا المجلس مع مراعاة حقوق العاملين بالبنك المدمج" بحيث يسمح التعديل بمرونة للبنوك في المشاركة الفعالة في هذا القرار ولا يكون قاصراً على رأى السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي وهذا لا يمنع من أن يصبح رأى البنك المركزي استشارياً

المركزي لتقليل المخاطر حيث أن زيادة هذه المخاطر تؤدي بالتبعية لزيادة رأس المال

١٣- تشجيع الاندماج بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لتكوين كيانات مصرفية قوية مما يؤدي إلى خفض التكاليف والاستفادة من وفورات الحجم وتقليل المخاطر للوفاء بمتطلبات لجنة بازل

١٤- للتقويم الداخلي المستمر لملاءة رأس المال والاحتياطيات في ضوء المخاطر التي يتعرض لها البنك وخطط عمله المستقبلية الأمر الذي يتطلب المنهجية في توزيع رأس المال .

١٥- إعادة النظر في القواعد الرقابية للعمل المصرفي بما يتواءم مع درجة تطورها وتعرضها للمخاطر واستخدام أساليب أكثر حساسية في قياس هذه المخاطر وأيضاً أكثر شمولية فكل ذلك من دواعي ومقومات الوفاء بمتطلبات لجنة بازل التي تسعى إلى إخراج العمل المصرفي من المحلية إلى العالمية تحقيقاً لاستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة المنافسة غير العادلة بين البنوك .

٨- نظراً لتركيز واهتمام اتفاقية بازل بموضوع إدارة المخاطر وتعدد محاور بازل ٢ الأمر الذي يحتاج إلى عناصر بشرية مؤهلة مما يتطلب التركيز على التدريب وتنمية المهارات المصرفية لاستيعاب مقررات لجنة بازل وعلاقتها بمستوى الأداء المصرفي والأيزو المصرفي وعلاقته بأداء البنوك .

٩- تهيئة المناخ التشريعي والقانوني المساعد في دفع عمليات الاندماج لتساير التوجهات العالمية وخاصة فيما يتعلق بالمعاملة الضريبية للكيانات المندمجة .

١٠- استخدام التوريق كأحد الأساليب لعلاج الديون المتعثرة التي تعد من أهم عقبات الاندماج وذلك من خلال إيجاد أصول مالية جديدة قابلة للتداول .

١١- إدخال نظم حديثة ومتطورة للتعامل مع المعلومات وتعزيز دعم الشفافية المالية وتقوية عناصر الرقابة الداخلية والخارجية على العمل المصرفي للوفاء بمتطلبات لجنة بازل.

١٢- دعم الرقابة الداخلية من قبل البنك (الجمعية العمومية ومجلس الإدارة) والرقابة الخارجية من قبل البنك

** الدراسات المستقبلية :

- تناولت هذه الدراسة أسباب تأييد الاندماج من قبل مجموعتي الدراسة (بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص) وكذلك أسباب الاختلاف فيما بينهما ، إلا أنها لم تعطى ترتيباً لأسباب التأييد أو أسباب الاختلاف ويمكن تناول ذلك من خلال دراسة قائمة .
- أثر الاندماج المصرفى على عملية التجزئة المصرفية - بالتطبيق على البنوك التجارية فى مصر .
- أثر الاندماج على تطبيق مواصفات الأيزو المصرفية - دراسة ميدانية .

المراجع

المراجع العربية :

أ- كتب ودوريات :

- أبو الوفا فهمى شلش ، حول الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال ، بنك مصر ، النشرة الشهرية ، العدد الأول والثاني ، ٢٠٠١ ، ص ١٩-١٢٠
- أحمد حسن عامر ، الاندماج من الناحيتين المحاسبية والضريبية : للمشكلات والحلول ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ٢٠٠٠ ، ص ٩١-١٥٧ .
- أحمد حسين ، مجلس التعاون : عراقيل في طريق البنوك الخليجية ، إسلام أون لاين ، ٢٠٠١ .
- أسامة محي الدين عوض ، نموذج كمي لمحاكاة عناصر المركز المالي في البنوك التجارية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة - كلية التجارة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٠٥ .
- السيد عبد المقصود ديبان ، أحمد بسيوني شحاتة ، النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعات ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٥ - ١٧٧ .
- حسن أحمد غلاب ، المحاسبة في المنشآت المالية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ١٤٠ - ١٤٢ .
- رمضان الشراح ، جدوي التوجه نحو البنوك الشاملة بدولة الكويت ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ع ٤ ، ١٩٩٩ ، ص ١٣١ - ١٦٢ .
- سليمان محمد مصطفى ، المعالجة المحاسبية للديون المتعثرة المعاد جدولتها في حالات دمج الشركات ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ملحق العدد الثاني ، ١٩٩٦ ، ص ٨٨٥ - ٩٣٥ .
- سمير كامل عيسى ، دراسة استكشافية لطرق المحاسبة عن اندماج الأعمال في جمهورية مصر العربية وأثرها على ربحية وأسعار الأسهم ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ٢٠٠١ ، ص ١ - ٥٢ .
- طارق عبد العال حماد ، اندماج وخصخصة البنوك ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ١٩٩٩ ، ص ١٠١ .
- عائدة سيد خطاب ، أثر الاندماج على المناخ التنظيمي للشركات : دراسة ميدانية بقطاع الأعمال العام ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ع ١ ، ص ٣٣٠ - ٣٦٤ .

- _____ ، مشكلات الجانب الإنساني في ظل ظروف الاندماج : دراسة ميدانية بقطاع الأعمال العام ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٤ ، ٢٤ ، ١٩٩٤ ، ص ١ - ٤٠ .
- عبد الحميد صديق عبد البر ، دراسة تحليلية لظاهرة الاندماج المصرفي على المستويين العربي والدولي ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٣٤ ، ١٩٩٩ ، ص ٢٨١ - ٣١٧ .
- عبد الكريم محمد عبد الحميد ، التعثر المصرفي في مصر ، القاهرة ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٢ ، ص ٥٨ .
- عدنان الهندي ، مقررات لجنة بازل وإجراءات السلطات النقدية العربية بشأنها ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٣ ، ص ٢٥ - ٤١ .
- فؤاد شاكر ، التجربة المصرية بخصوص مقررات لجنة بازل بشأن قياس كفاية رأس المال ، اتحاد المصارف العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٦٩ .
- محسن عبد الحكيم ، دراسة مصرفية : تجارب الدمج المصرية والسعودية والمغربية تؤكد أهميته كخيار استراتيجي محلياً وإقليمياً ، جريدة الشرق الأوسط ، يونيو ٢٠٠٣ .
- مكرم صادر : ملاءة أعلى وربحية أفضل من المصارف العالمية " ، اتحاد المصارف العربية (المجلد التاسع ، العدد ١٠٧ ، ١٩٨٩) ، ص ٤٤ .
- ناصر موسى ، البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري ، "تأهيل البنوك وفقاً لمقررات بازل" ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٠ .
- نبيل حشاد ، بازل مالها وما عليها " مجلة البنوك ، العدد الثالث والعشرون ، يناير ٢٠٠٠ .

بد نشرات وتقارير :

- اتحاد المصارف العربية ، تقييم الملاءة الائتمانية للمصارف العربية ، مجلد المصارف العربية ، العدد ٢٠٥ ، المجلد الثامن عشر ، يناير ١٩٩٨ ، ٣٩ .
- _____ ، قرارات لجنة بال وانعكاساتها على المصارف العربية " المؤتمر السنوي لمصارف العربية ، مجموعة من أوراق العمل ، اتحاد المصارف العربية (مراكش ، المغرب ، ١٩٩٢) ص ٥٠ .
- _____ ، "مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال ، مجلة المصارف العربية ، العدد ١٥٧ ، المجلد ١٤ ، يناير ١٩٩٤ ، ص ٧ - ٣٥ .
- البنك المركزي المصري ، "الكتاب الدوري رقم ٢١٨٧/٣٦٤ ، أبريل ٢٠٠٢ ، ص ١ - ٨ .

- بنك الإسكندرية ، مشروع الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الذي أصدرته لجنة بازل ،
النشرة الاقتصادية - المجلد الحادي والثلاثون ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٨٣ .
- بنك مصر ، حول الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال (مقترحات لجنة بازل) ، السنة الرابعة
والأربعون ، العدد الأول والثاني ، ٢٠٠١ ، ص ٩٤ .
- صحيفة البيان ، الاندماج المصرفي الخليجي في حمي مصاحبة العولمة ، ٢٠٠١ .
- صندوق النقد العربي ، الخطوط العريضة لمعايير نسبة كفاية (ملاءة) رأس المال للبنوك
التجارية في إطار اتفاقية بازل ، أبو ظبي ، ١٩٩٠ ، ص ٢٠ .
- صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية ، أثر قرار لجنة الرقابة التابعة لبنوك التسويات
في بازل حول كفاية رأس مال المصارف وتصنيف الدول ، منكرة صندوق النقد العربي
واتحاد المصارف العربية إلى مجلس المحافظين ، (١٩٩٣) ، ص ٤ .

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Amihud, and Others, The Effects of Cross - Border Bank Mergers on Bank Risk and Value, Journal of Financial Economics, Vol. 59, No. 2, 2002, pp. 1-35.
- Basle Committee on Banking Supervision. International, Convergence of Capital Measurement and Capital, Standards Bank of International Settlements, July 1988, PP. 6 - 27
- _____ , Credit Conversion Factors for Balance Sheet, Bank of International Settlements (September, 1998), PP. 43 0 44.
- Basu, R. And Others, Bank Consolidation and Performance: K The Argentine Experience, IMF, Working Paper No. 149, 2004, pp. 1-33 .
- Beets, S. And Styger, P. Strategic Risk Management Practices As a prerequisite in Bank Merger and Acquisition Feasibility Studies, University of Christian Higher Education, 2001, pp. 1 - 21 .
- Berger, A. N. and De Young, R., The Impact of Mergers and acquisitions on the Efficiency of U.S. Banking Industry, Journal of Banking and Finance, Vol. 2, pp. 849 - 870 .
- Birdzell, L., Purchase Accounting: Will Acquisition Come Back to Haunt You? The Journal of Corporate Accounting and Finance, Spring, 1993, p. 346 .
- Block, S., Modeling Bank Mergers in the 1990's: The Potential Dilution Effect, Journal of Financial and Strategic Decisions, Vol. 10, No. 1, 1997 , pp. 1-13.

- Braner, R. F., The Merger of Union Bank of Switzerland and Swiss Bank Corporation (B) Integration Planning University of Virginia Darden School Foundation, 2004, pp. 1 – 20 .
- Comyn A. Financial Development of Bank Holding companies, federal Research Bulletin, 1983, P. 508 .
- Cornett, M.M. and Others, Performance changes Around Bank Mergers: Revenue Enhancements versus Cost Reduction, Journal of Banking and Finance, Vol. 27, 2003, pp. 1 – 46 .
- Crespi, R., and Others, Governance Mechanisms in Spanish Banks: Does Ownership Matter ? Working Paper No. 19, 2003, pp. 1 – 44 .
- De long, and De Young, R., Information spillovers in M&A Execution and Valuation: Evidence from Commercial Banks , Federal Reserve Bank for Chicago, Working paper, No. 24, and 2003, pp. 1 – 10 .
- De long ,G., Focusing Versus Diversifying Bank: Mergers : Analysis of Market Reaction and long term performance , Journal of Financial Economics, vol. 59 , 2001, pp. 1 – 37 .
- Elliott, B. Elliott, J., Financial Accounting Reporting , 2 ed London , Prentice Hall, 1996, PP. 641 – 645 .
- Evanoff, D. And Evren, O, Local Market Consolidation and Bank Productive Efficiency, Federal Reserve .
- Hacker, B., Accounting for Goodwill on Age of mergers, the Journal of corporate Accounting and finance, Spring, 1997, p. 14 .
- Herring, C. And Norris, Merger Mania – Shold pooling be Abolished? The Notional Public Accountant June, 1990, p. 39 .
- Knott, G., Financial Management, 2 rd Edi., Macmillan Business, 1998, pp. 279 – 293 .
- Koch , T. Bank Management , 3ed , fort worth , the Dryden Press, 1995 . P. 486
- Kwan, S. H. And Wilcox, J. A., Hidden Cost Reduction in Bank Mergers : Accounting for More Productive Banks, Federal (Reserve Bank of San Franciasco, Working Paper, No. 21, 2002 , pp. 1-20 .
- Meador, A.L. and Others, Development of Predication Models for Horizontal Vertical Mergers ., Journal of Financial and Strategic Decisions, Vol. 9, No. 1 , 1996 , pp. 1 – 13 .

- Mochrle, S., Wallace, J., Every One Out of the Pool, Journal of Accountancy, May, 2000, p. 46 .
- Moyer, R. and Others, Contemporary Financial Management, 3 rd Ed., Library of Congress, U.S.A., 1995 , pp. 730 – 740 .
- Office of Fair Trading, Mergers: Substantive Assessment, A Consultation paper, Oct. 2002, pp. 1 – 52 .
- Okazaki, T., and Sawada M., Bank Merger Wave and Evolution of Financial System: Experience in Prepare Japan, ADB, Institute Research Paper No. 39 , Centre for International Research on Japanese Economy, Dissuasion Paper Series F. 138, 2002, pp. 1 – 50 .
- Peiyi, Y. And Neus, W., Why German Banks should Merge: How Structural Factors Affect German Banking Profitability, Economic Policy Review, Vol. 2002 , pp. 1 – 30 .
- Pends, M. F. And Unal, H., Gains in Bank Mergers: Evidence from the Bond Markets, Journal of Financial Economics, 2002 , pp. 1-42 .
- Rao, R., Fundamentals of Financial Management, Macmillan Publishing Company, 1998, p. 687-702 .
- Ross, S., and others, Corporate Finance, Mc-Graw – Hill, New York, U.S.A., 2002, pp. 816 – 850 .
- Rowley, W. J. And Clifford, J.F., Candian Banks: Why the Mega-Mergers were stopped?, Global Competition Review, March 1999, pp. 1 – 15 .
- Tripe, D., should we have More Mergers in Newzealand?: Some questions in Respect of Banking Sector, Center for Banking studies Massy University, 1999, pp. 1 – 35 .
- Vennet, R. V., Cross-Border mergers in European Banking and Bank Efficiency, working paper No. 152, Faculteit Economie En Bedrijfs Kunde, 2002, pp. 1-49.
- Wai, C. H., Recent Trends on the UK Merger Activities, Review of World Economics, vol. 3, 1996, pp. 1-13.
- Wang, J. C., Merger-Related Cost Savings in the Production of Bank Services, Federal Reserve Bank of Boston, Research Department, Dec. 2003, pp. 1-41.